مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٧٧**

الخميس، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بارونس فالين آموس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ليبلينسكي
	أيرلندا	السيد ريان
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ويليامسون

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

02-48422 (A)
0248422

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الدانمرك وسيراليون والمغرب واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بحرارة بسعادة السيد محمدو كوروما، وزير خارجية سيراليون.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوروما (سيراليون) مقعدا إلى جانب طاولة المجلس؛ واتخذت السيدة لوج (الدانمرك)، والسيد بنونة (المغرب) والسيد موتوموروا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الأساسي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك. أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الأساسي المؤقت، إلى السيدة كارولاين ماكاسكي، وكيلة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة ماكاسكي إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الأساسي المؤقت، للسيد أيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك. أدعو السيد سيمونوفيتش إلى اتخاذ مقعد إلى طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة نصها كما يلي:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى السيد سيلفيان نغونغ نائب المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة لمخاطبة مجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وذلك خلال نظر المجلس في مسألة اتحاد نهر مانو في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢“.

وسوف تنشر هذه الرسالة بصفتها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/761.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيلفيان نغونغ.

تقرر ذلك. أدعو السيد نغونغ إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بهذا يكتمل الافتتاح الرسمي لهذه الجلسة لمجلس الأمن. أود الآن أن أشرح بإيجاز صيغة عملنا اليوم في حلقة العمل.

إن حلقة العمل مقسمة إلى ثلاثة أجزاء. أولا وقبل كل شيء، يشرفني أن أرحب بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي سيفتتح حلقة العمل، وبعد ذلك سيتكلم وزير خارجية سيراليون ووزير خارجية غينيا. وبعد هذه الدورة الاستهلالية، سنبدأ في الموضوع الأول في حلقة العمل، وهو "الدروس المستفادة في سيراليون". سيكلمنا متكلمان رئيسيان، وبعد ذلك سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس وللمتكلمين الذين قدمت إليهم الدعوة وفقا لقائمة المتكلمين المعروضة علينا وأشجع الجميع على أن يدلوا بملاحظات استهلالية موجزة، لأني أرغب في إتاحة وقت كاف في هذا الصباح وفي فترة بعد ظهر اليوم لإجراء مناقشة حقيقية وتبادل الآراء بصورة حقيقية.

إن اليوم مكرس للدروس المستفادة من سيراليون، ومكرس أيضا لتهيئة الفرصة لمجلس الأمن لكي يتطلع إلى الأمام ويفكر في الطرق التي يمكن بواسطتها الاستفادة من الدروس التي اكتسبناها في سيراليون، وتطبيق تلك الدروس في أجزاء أخرى من أفريقيا، وللتدبر والتفكير أيضا في ما ينبغي أن نعمله لتشجيع إقرار السلام الإقليمي في منطقة اتحاد نهر مانو. وأرجو أن تسامحوني إذا كنت أترأس جلسة اليوم بقدر أكبر من التفاعل ونمط غير رسمي لجلسات مجلس الأمن. وآمل أن يؤدي هذا النمط غير الرسمي إلى إجراء مناقشة تتصف إلى حد كبير بما تتصف به طبيعة المناقشة في ندوة دراسية. وعلى هذا الأساس، آمل أن تسامحوني أيضا، إذا طلبت من أحدكم عندما يتجاوز الوقت المخصص له أن يدلي بملاحظات موجزة. وسأبذل قصارى جهدي في القيام بذلك بطريقة سارة قدر المستطاع.

وستركز جلسة بعد الظهر على مسار اتحاد نهر مانو في المستقبل وسنتبع نفس الصيغة على وجه التحديد. وسأسعى إلى إنهاء حلقة العمل في الساعة ١٨/٠٠ وذلك بتقديم موجز لبعض النقاط الرئيسية التي طُرحت، وآمل أن أوضح خطة عمل تمكننا من المضي قدما إلى الأمام. ولتسهيل المناقشة، أبدأ بطرح عدد قليل من الملاحظات الاستهلالية، وستكون ملاحظاتي موجزة، وسأحاول أن أقوم بدور قيادي في بقية اليوم.

أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نسلم بأن المجتمع الدولي حقق السلام في سيراليون. ومنذ سنتين مضتا فقط بدا لنا أن كافة الجهود التي كنا نبذلها في سيراليون قد وصلت إلى حافة الهاوية؛ وكانت الجبهة الثورية المتحدة قد بسطت سيطرتها على نصف سيراليون، بما في ذلك حقول الماس. ولكن سيراليون اليوم مستقرة وديمقراطية؛ وأجريت فيها انتخابات في جو سلمي في شهر أيار/مايو؛ وتقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتنفيذ ولايتها على نحو يتسم بالثقة والفاعلية. وما نريد أن نشاهده هو تتويج حالة السلم حتى لا تحدث فوضى تربك السلام الهش الذي تحقق.

ولا يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وهناك تحديات هائلة في فترة ما بعد الصراع. ونحن بحاجة إلى إدارة عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. ويتعين علينا أن

نؤكد بأن مشاركة المجتمع الدولي لم تضع هباء. وعلى ذلك فإن الأهداف التي حددناها لأنفسنا اليوم ترمي إلى الاستفادة من الدروس التي اكتسبتها الأمم المتحدة من خبرتها في سيراليون والتي ربما تكون ذات صلة بحالات صراعات أخرى، والتفكير بشأن الطريقة التي يمكن أن تركز بها الأمم المتحدة بقدر أكبر على بناء السلام في سيراليون، وبحث ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة علاوة على ما قامت به للمساعدة في تخفيف حالة عدم الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية ووضع نهاية للقتال في ليبريا.

وسيتكلم آخرون بمزيد من التفصيل عن الدروس التي استفدناها من سيراليون، ولكني أعتقد بأن القضايا الرئيسية تتمثل في أن الصراع معقد وأنه لا توجد حلول سهلة. وبصدد اكتساب الدروس من سيراليون، آمل في أن نتحلى بالصدق والصراحة قدر المستطاع بشأن الأعمال التي قمنا بها ونعتقد أننا أنجزناها على النحو الصحيح، فضلا عن الأعمال التي قمنا بها ونعتقد أننا ارتكبنا أخطاء عندما أنجزناها.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقة اتحاد نهر مانو، نجد أن حالة عدم الاستقرار متأصلة في هذه المنطقة التي تدور في حلقة من الصراع، تنتج تدفقات هائلة من اللاجئين فيما بين البلدان. ونحتاج اليوم إلى بحث الطرق التي يمكن أن نعمل بموجبها مع بلدان في اتحاد نهر مانو لدعم اتباع نهج إقليمي، والتفكير أيضا بشأن الطريقة التي يمكن أن تحسن بها الأمم المتحدة صورتها، ولا سيما في سياق الأزمة الجارية حاليا في ليبريا، وتسهيل وتنسيق عملية السلام. وكما ذكرت، سأقول ما هو أكثر من ذلك خلال هذا اليوم. ولكني سأتوقف هنا.

وأعرب عن بالغ السرور لإعطاء الكلمة للأمين العام لكي يبدي بعض الملاحظات الافتتاحية.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أرحب بكم في مقر الأمم المتحدة. ويسرني غاية السرور وجودكم معنا اليوم ونحن نستعرض الحالة في أفريقيا وفي منطقة نهر مانو دون الإقليمية، والدروس التي تتعلم من خبراتنا في سيراليون. وبالفعل، إذا ما كانت الآفاق بالنسبة لسيراليون تبدو أكثر تبشيرا بالخير اليوم عما كانت عليه منذ عامين، فإن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى التدخل الوقتي لبلدكم، الذي ساعد على تحقيق استقرار الحالة. وأنا أيضا سأكون موجزا جدا، لأني أرى أن رئيس إدارة عمليات حفظ السلام موجود في المجلس في حلقة العمل هذه. وإذا قلت كثيرا، سيكون عليه إما أن يكرر ما قلت وإما ألا يقول شيئا على الإطلاق.

إني أعتقد أن مبادرتكم - سيدتي الرئيسة - اليوم بتنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة في سيراليون وبشأن وضع نهج منسق للحالة في ذلك الجزء من أفريقيا تأتي في أوانها، ونرحب بها تماما. وهي تجيء عند منعطف حاسم، حيث توشك بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على بدء مرحلة جديدة من عملياتها هناك، ولكن، في الوقت نفسه، عندما يهدد الصراع المتصاعد في ليبريا بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

إن تجربة الأمم المتحدة في حفظ السلام في سيراليون توفر دروسا قيمة، ليس فقط بسبب النجاح المحقق حتى الآن، ولكن أيضا، بصورة خاصة بسبب الصعوبات التي برزت في المراحل المبكرة من البعثة، وكيفية معالجتها. إن اقتران تحديات القيادة والسيطرة التي واجهتها البعثة في مرحلة مبكرة، والأخطاء التي ارتكبت خلال عملية حفظ السلام دون الإقليمية، وعدم توفر الأعمال التحضيرية الكافية، ومحاولة تنفيذ ولاية طموحة دون موارد كافية، أسفر عن أزمة باهظة التكاليف في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد

جرى تعلم الدروس بطريقة شاقة عن تلك التجربة المأساوية. ولكن المجتمع الدولي لم يسلم، والحمد لله.

إن مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المشاركة بقوات، والشركاء الإقليميون وفرادى الدول الأعضاء - وعلى وجه الخصوص، المملكة المتحدة - قامت بعمل متضافر سريع، لتصحيح الحالة. وأعتقد أن أحد الدروس الرئيسية الأخرى التي تعلمناها أيضا من هذا هو أنه عندما نقوم بهذه العمليات في هذه الحالات الغامضة المائعة لا بد أن نكون مستعدين لما هو غير متوقع - وينبغي لنا، بالفعل، أن نكون مستعدين لتطورات ميدانية، وأن تتوفر لدينا الإرادة والقدرة على البقاء على طريقنا. وأعتقد أننا فعلنا هذا في سيراليون، وهي توفر دروسا لنا في مناطق أخرى أيضا. ولذلك، فإن المسالة هي مسألة استعداد فعال، وموارد كافية، وتحليل كاف ومعلومات لتوقع الشكل الذي يمكن أن تأخذه الأزمة، والموارد والإرادة السياسية والبقاء على الطريق إلى أن تتحقق أهدافنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، السيد الأمين العام، ليس فقط على طرحكم بإيجاز شديد بعض التحديات التي تواجهنا في سيراليون ولكن أيضا للقيام بذلك بأسلوب ممتاز.

المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية سيراليون، وأعطيه الكلمة.

السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر حكومة المملكة المتحدة على مبادرتها في عقد هذا الاجتماع في شكل حلقة عمل. ونحن ممتنون لأنها ستوفر لنا الفرصة لإجراء مناقشة نشطة وتبادل للآراء بشأن الحالة في منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية.

السيدة الرئيسة، إذا ما سمحتم لي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بوجود الأمين العام. فأنقل إليه التحيات، من فخامة الرئيس الحاج أحمد تيجان كبّاح، وأشكره على بيانه خلال حفل افتتاح برلماننا.

إن هذا الاجتماع يجيء في وقته تماما. إنه يجيء في نهاية مرحلة تاريخية ناجحة للبحث عن السلام والاستقرار، ليس فقط في بلدان اتحاد نهر مانو، وإنما أيضا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في مجموعها. وأشير إلى الحالة في بلدي، سيراليون، حيث شهدنا نهاية حرب وحشية، ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين بشكل ناجح تحت رعاية وقيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعقد انتخابات خالية من العنف وشفافة. وثانيا، يجيء هذا الاجتماع في وقته تماما لأن بوسعنا أن نرى سحبا داكنة تغيم على صفاء النجاح الذي احتفلنا به في سيراليون. ولهذا نحن مسرورون لأن موضوع الدورة الثانية لحلقة العمل هذه هو "الطريق إلى الأمام: خطة عمل منسقة بشأن اتحاد نهر مانو".

إن بعثة الأمم المتحدة للسلام في سيراليون هي أكبر عمل قامت به المنظمة، ولكنه، بالتأكيد، ليس أولها. لقد ظهرت وتطورت منذ أكثر من أربعة عقود من الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في نشر القوات والمراقبين الذين يلبسون الخوذ الزرق الخاصة بالأمم المتحدة للمساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. واستفادت من أخطاء ونجاحات عمليات أخرى.

ومع ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة للسلام في سيراليون كانت، على أكثر من وجه، فريدة من نوعها. كانت لها ملامحها المحددة الخاصة بها. وهنا، فيما أعتقد، يكمن الدرس الأول المستفاد من البعثة. لقد علمتنا البعثة في سيراليون أن الأمم المتحدة، عندما تقرر نشر عملية سلام، ينبغي أن تضع الأمم المتحدة في الاعتبار الظروف الخاصة للصراع الذي توشك أن تُساعد على إدارته أو احتوائه؛ والمناخ السياسي للمنطقة المحيطة بمسرح العملية؛ وقدرة

أو استطاعة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على القيام بأنشطة لحفظ السلام – ودور فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلاقاته بمجلس الأمن محل تركيز هنا. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تضع في الاعتبار بعض الظروف الفريدة من نوعها، مثل البُعد الإنساني للصراع، ودور الموارد الطبيعية في إذكاء الصراع، والتفاعل بين الأمانة العامة والبلدان المشاركة بقوات، وبطبيعة الحال، الدور الخاص ببعض البلدان. وبهذا، أعني، في حالتنا، دور حكومة المملكة المتحدة في مساعدة نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

إن سيراليون اختبرت لسنوات قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات سلام كبيرة ومعقدة، تتراوح بين نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وتيسير عملية انتخابية وإنشاء عملية قضائية فريدة من نوعها في تناول مسألة الإفلات من العقاب، التي تعرض للخطر المحكمة الخاصة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة، كل بولايتها المحددة الخاصة بها. ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة، على سبيل المثال، مؤسسة شبه قضائية غير عقابية، بينما تعمل المحكمة الخاصة تحت نظام قضائي مزدوج يوجه الاتهامات للأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم الكبرى عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ويحكم عليهم.

ومن الجدير بالذكر أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ارتفعت إلى مستوى التوقعات، من حيث مقاصدها وأهدافها، في الاضطلاع بولايتها. ويكفي القول إن نجاح البعثة لم يكن سهلا. لقد كانت هناك تحديات عديدة. والطابع الفريد لعمليات السلام في سيراليون يعكس الروابط بين حفظ السلام، وبناء السلام، والحكم السليم، والأمن وشواغل ما بعد انتهاء الصراع، ونطاق مكاتب الأمم المتحدة في سيراليون يعكس بوضوح أيضا هذه الشواغل. والبعثة تعترف أيضا بالتعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والثنائيين الآخرين الذين يقدمون الدعم. ومن الأمثلة على ذلك التعاون الثنائي وتعاون الأمم المتحدة تدريب القوات العسكرية لسيراليون بواسطة حكومة المملكة المتحدة وتدريب قوتنا للشرطة.

ويرجع نجاح البعثة في تحقيق أهدافها في سيراليون إلى حد كبير إلى عملها بالتضافر مع أولئك الشركاء، ولعل هذا يبشر بالخير بالنسبة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في حالات مشابهة في البلدان التي تعاني من الصراعات في أماكن أخرى في المستقبل. وبعد أن تكلمنا عن الدروس التي استفادها الأمم المتحدة، نود أن نذكّر أنفسنا بأن من المهم تطبيق هذه الدروس تطبيقاً سليماً في هذه المنطقة دون الإقليمية لأن هذه المنطقة ذاتها ما زالت من مناطق الصراع. وستكون المكاسب التي تحققت في سيراليون وقتية ما لم يتحقق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتدعو الحالة الراهنة في المنطقة المذكورة للقلق بالفعل، ذلك أن تصاعد العنف في ليبريا يغطي على ما أُحرز مؤخراً من النجاح في سيراليون.

كما أنه لا ينبغي أن ننسى أن الصراع كان مشتعلاً والقتال محتدماً في غينيا قبل تصاعد الصراع في ليبريا. ولا يسهل بمجرد التمني التخلص من الأسلحة والذخيرة وممن كانوا يقاتلون في غينيا. فلا يزال هؤلاء كامنين في مكان ما، في ركن من أركان هذه المنطقة دون الإقليمية، ولم يجر تحديد أماكنهم بعد.

أما جحافل اللاجئين المتدفقة الآن داخل مناطقنا الحدودية، هرباً من العنف وما يترتب عليه من عواقب في ليبريا، فلا شك أنها تفتح المجال بين أعضاء المجتمع الدولي للتفكير في أن الصراع سيعود إلى النشوء في سيراليون. غير أنه يجب على أعضاء المجتمع الدولي أن ينظروا إلى تعبئة المقادير الهائلة من الموارد المالية والمادية والتكنولوجية

والبشرية بغية تحقيق السلام لبلدنا بوصفها عملاً من أعمال الثقة في بقاء دولتنا. ولا ينبغي أن يفقدوا الأمل فينا ونحن نجاهد لتعزيز تلك المكاسب. ولم يغب عن بال رئيسنا، الحاج أحمد تيجان كباح، ضرورة إجراء مشاورات متواصلة مع غيره من رؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية، أي مع رئيسي غينيا وليبريا، بشأن التسوية السلمية للأزمة القائمة في المنطقة، ذلك أن الأزمة والصراع في أحد البلدان يؤثران في الواقع بطريق غير مباشر على جميع البلدان الأخرى.

ولذلك فمن المغري أن يتساءل المرء الآن هنا عما إذا كانت الكميات الهائلة من الموارد التي جرى الالتزام بها لسيراليون ستهدر لمجرد أننا أغفلنا الصراع في المنطقة دون الإقليمية. ويخطر للمرء أيضاً أن يتساءل ألا تكون هذه المنطقة دون الإقليمية ذاتها مرشحة لوضع الدروس التي استفادتها الأمم المتحدة في سيراليون موضع الاختبار.

وقد أصبحت الاتفاقات والبروتوكولات التي وقعت في البداية فيمابين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو لتعزيز قدرة الاتحاد على النهوض بمستوى التكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي معطلة خلال فترات الصراع في ليبريا وفي سيراليون. ويتمثل الوضع النموذجي في إحياء مؤسسات الاتحاد البائدة وتنفيذ البروتوكولات القائمة تنفيذاً يتسم بالفعالية والكفاءة، ولا سيما ما يتصل منها بالأمن والدفاع. فقد أدى تدهور الحالة الأمنية إلى عقد اجتماع آخر لرؤساء دول منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، انعقد في الرباط بالمغرب. ولم يتم تنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدت في البيان الصادر عن ذلك الاجتماع بشكل فعال. كما أننا لم نستطع إحياء مؤسسات الاتحاد البائدة بشكل فعال، وذلك لمجرد أننا نفتقر إلى الموارد اللازمة لذلك.

والواقع أن من المقبول الآن على نطاق واسع أن السلام والاستقرار في منطقة اتحاد نهر مانو يشكلان عاملاً رئيسياً من عوامل السلام والاستقرار والتنمية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وقد توصلت البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو إلى طرائق بهدف إنعاش الاتحاد وتوسيع نطاقه بحيث يشمل التعاون في مجالات السياسة والأمن والشؤون الخارجية والدفاع. وقد أحدث التوقيع في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ على البروتوكول الخامس عشر لإعلان اتحاد نهر مانو بشأن الدفاع والأمن درجة أكبر من بناء الثقة والأمن في داخل الاتحاد. وأوصى كذلك كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمة دون الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتشكيل مبادرات أخرى لصياغة الحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وتؤيد سيراليون هذه التدابير من حيث المبدأ، ولكن ما ينقصها بالطبع هو الموارد اللازمة لتنفيذ التدابير التي يمكن أن تعيد الاتحاد إلى وضعه بشكل كامل.

وأود في الختام أن أقول إنه يجب ملاحظة أن البلدان الموجودة في هذه المنطقة دون الإقليمية تواجه قيودا مالية هائلة. وتحول هذه القيود دون إنعاش هذه البلدان للاتحاد بسهولة. ويتمثل النداء الذي أوجهه في أن تنظر حلقة العمل هذه في طرق يمكن بها دراسة حالة اتحاد نهر مانو دراسة متمعنة بهدف كفالة التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبلدان منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية وذلك من أجل ضمان توافر الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لمد يد العون في بناء اتحاد سوف يتسلم بطبيعة الحال دور أية منظمة عاملة حالياً في المنطقة دون الإقليمية حين تغادرها تلك المنظمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم يا معالي الوزير على تحليلكم البالغ العمق لهذه المسائل. وأود أن أوجه لكم سؤالين؟ أولاً، هل يمكنكم أن تذكروا أين ترون أن المجتمع الدولي ارتكب أخطاء بشأن سيراليون خلال السنوات المؤدية إلى الأزمة، وأيضاً في العامين الماضيين أو

نحوهما؟ كذلك، ذكرتم في بيانكم حالة اللاجئين الخاصة والطرق التي ترون أنها يمكن أن تواصل تغذية عدم الاستقرار. هل يمكنكم أن تقولوا شيئاً عما ترون على المجتمع الدولي أن يفعله لدعم سيراليون وسائر بلدان المنطقة من حيث حالة اللاجئين؟

السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أرى أن الحالة في سيراليون لا يسهل فيها تبيّن الأخطاء، لأنها كانت متميعة جداً، وكانت حالة تتطور بمرور الوقت. وندرك جميعاً بعض المشاكل التي صادفتها الأمم المتحدة في البداية. ويمكن القول بأن هذا ربما كان إحدى الأخطاء، أنها أساءت تقدير عدد المحاربين، وقدرتهم على إشاعة الفوضى وازدراءهم للبروتوكولات والقواعد الدولية، ما لم يُجبروا على الامتثال. ويمكن القول بأنه إذا كان ثمة خطأ ما فهذا كان أول الأخطاء. ولكننا نعتبر ذلك مشكلة نموّ بالنسبة للأمم المتحدة.

وأرى أن الأمم المتحدة أنشأت فيما بعد إطارا شاملاً للغاية. فلم تكتف بالنظر إلى المسألة بوصفها مسألة أمنية منعزلة، بل تناولتها أيضاً بوصفها من مسائل الإدارة. ومن الحقائق أن الأمم المتحدة نظرت في أمر الماس نظراً مستفيضاً، وأن الحظر على السفر فرض على كثير ممن كانوا مشتركين في الصراع في سيراليون، وأنه جرى تناول حالة الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، ولعل هذا مجال آخر يحتاج إلى إمعان النظر. ولا ينبغي التعامل مع سيراليون كجزيرة منعزلة في هذه الظروف. بل ينبغي أن نرمي بأبصارنا إلى ما وراء سيراليون بقليل ونحاول أن نرى ما يمكننا أن نفعله، مستعينين بالدروس المستفادة في سيراليون لكي نكفل استتباب الاستقرار في المنطقة. ونعلم جميعاً أن الحدود التي تفصل بين البلدان الأفريقية مصطنعة إلى حد كبير. وهكذا، فبغض النظر عن كون الحدود مليئة بالثغرات، فإن الناس هم تقريباً نفس الناس في معظم تلك البلدان. ولذلك فإن احتواء الصراع في بلد وحيد بمعزل عن غيره قد لا يكون هو الجواب الصحيح.

ويقودني هذا إلى السؤال الثاني وهو: ماذا يمكننا أن نعمل للتخفيف من حالة اللاجئين؟ فقد فقدت سيراليون أولاً وقبل كل شيء جميع هياكلها الأساسية. وليس لديها المال لاحتواء الحالة الآن. وبغض النظر عن أن جميع لاجئينا لم يعودوا بعد إلى سيراليون في أعقاب الصراع، ما زالت هياكلنا الأساسية في واقع الأمر معطلة تماماً. ويلقي تدفق الليبريين إلى داخل سيراليون عبئاً ثقيلاً على القليل الذي تبقى لدينا، بل سيزيد الحالة تعقيداً. وتبقى الحاجة إلى وجود إنساني مستمر للأمم المتحدة في سيراليون لكفالة التصدي لحالة اللاجئين. ولكن حالة اللاجئين ليست الحالة الإنسانية الوحيدة، فهي حالة أمنية. والواقع أن هناك صراعاً في ليبريا، وأنه كان يوجد صراع في غينيا في وقت ما. ولذلك فكلما نظرنا إلي هذا الأمر على نحو شامل للغاية، كلما كان ذلك أفضل للمجلس ولمنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية غينيا. أرحب بالوزير فال وأعطيه الكلمة.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيدة الرئيسة، إنه لمن دواعي سروري الشديد أن أكون هنا هذا الصباح لكي أحضر هذه الجلسة. إن عقد حلقة العمل هذه وفاء بوعد أعطي في هذه القاعة في كانون الثاني/يناير الماضي أثناء المناقشة العلنية عن الحالة في أفريقيا، كما أنه يشهد على التزام بلدكم المستمر بالسعي لتحقيق السلام في حوض اتحاد نهر مانو. ولذا فمن دواعي سروري العميق أن أراك تترأسين هذه الجلسة الهامة.

وأرحب كذلك بحضور الأمين العام هنا في افتتاح هذه الجلسة، كما أرحب بالضيوف الذين جرت دعوتهم لتقديم إسهاماتهم القيمة في نجاح أعمالنا.

وكما هو معروف تماما، فإن عملية حفظ السلام في سيراليون تعتبر بكل حق نجاحا مطلقا للأمم المتحدة. ولم تكن الاستعادة التدريجية للسلام في سيراليون ممكنة إلا بفضل تصميم المجتمع الدولي والموارد الضخمة التي جرى توفيرها.

ولهذا، فالاستنتاج الأول أن بعثة الأمم المتحدة هذه قد أعطيت ولاية واضحة ودقيقة، كما أتيحت لها الموارد الواجبة. ويرى وفد بلادي أن هذه هي العوامل التي أسهمت في نجاح العملية.

ونعتقد أن ما حصل في سيراليون يمكن أن يحصل في المناطق الأخرى في أفريقيا – في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا – إذا ارتكزنا على نجاح هذه العملية الأولى. ونرحب بالمنجزات الهامة التي أحرزت، إلا أن وفد بلادي لا يزال يرى أن الحالة في سيراليون لا تزال هشة. ويعتمد الاستقرار وتوقعات التنمية في سيراليون على حل العديد من المشاكل التي لا يزال البلد يواجهها.

وأعتقد أيضا أنه يجب التأكيد على أنه ينبغي لمنظمتنا أن تواصل تعزيز بناء السلام في سيراليون. وقد يرى النظر في اتخاذ بعض التدابير. ومنها ما يلي.

يمكن أن يكون التدبير الأول وضع برنامج إعلامي سياسي ومدني للجيش يتضمن عناصر الجبهة المتحدة الثورية التي انضمت إلى الجيش من جديد، بحيث توجد روح حقيقية لدعم البلد داخل جيش سيراليون. ونرى أن ذلك في غاية الأهمية.

وثانيا، يمكن دراسة إعادة هيكلة الجيش والشرطة بحيث نكفل أنهما يتمتعان بصيغة متعددة الأعراق.

وعندما تنسحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجيا، يجب أن تفعل ذلك على نحو يتناسب مع قدرة جيش سيراليون وشرطتها على تولي الأمن وكفالة استتبابه في البلد. فنحن لا ننصح بالتسرع في سحب البعثة اليوم على أساس ما تم إحرازه حتى الآن.

ويجب أيضا بسط سلطة الدولة من خلال اللامركزية، مع إعطاء المرأة دور رئيسي في جميع القطاعات. ونرى الدور الذي تضطلع به المرأة في حل الصراع في سيراليون وفي حوض اتحاد نهر مانو أيضا.

وتعزيز الحكم السديد هام كذلك. ويتضمن ذلك إعادة هيكلة السلطة القضائية – أي مواردها البشرية ومقارها – وتعزيز حقوق الإنسان من الأمور الضرورية أيضا، لأن البلد يشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تتضمن عمليات بتر الأعضاء.

ويجب عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل الإنعاش والتعمير في سيراليون. ويجب تحديد المشاريع التي تعتمد على نفسها، والمشاريع ذات الأثر السريع أو الفعالة في الأمد المتوسط على الأقل. وعلى سبيل المثال، من الضروري وضع سياسة أفضل لتشغيل وإدارة قطاع الماس بحيث يمكن استخدام موارد هذا القطاع في الزراعة ضمانا للكفاية الذاتية في الأغذية.

ويجب أن يكون هناك برنامج لمكافحة الفقر أيضا. ومهما شددنا في ذلك لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد، فالفقر أحد الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات في أفريقيا. إن الحرب أغرقت بلدان اتحاد نهر مانو وسيراليون فيما لا يمكن وصفه إلا بأنه فقر مدقع.

وبينما يبدو أن الجميع يوافقون على أن النتائج المحرزة في سيراليون نتائج مشجعة، رغم المشاكل التي ذكرتها الآن. فالواقع أن الحالة في ليبريا المجاورة لا تزال تثير الانزعاج إلى أقصى حد لأنه، بعكس ما حدث في سيراليون، لم تواكب إنهاء الحرب في ليبريا استراتيجية حقيقية للخروج. والافتقار إلى سياسة للمصالحة الوطنية، وإلى برنامج لنزع

سلاح وتسريح وإعادة إدماج الفصائل المسلحة، وإلى برنامج للإنعاش الاقتصادي بعد ١٠ سنوات من القتال أودى بالتضحيات الضخمة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية استعادة السلام في ليبريا.

والواقع أن الفصائل المسلحة لا تزال تقاتل اليوم داخل الإقليم. وقد شجبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذه الأفعال، كما شجبها الاتحاد الأفريقي، الذي طالب في آخر اجتماع له في دربن حكومة ليبريا بأن تبدأ التفاوض مع جميع الفصائل والقوات بهدف بدء حوار بناء لضمان مستقبل أفضل للبلد.

وبعد فشل اجتماعي أبوجا وأواغادوغو، اللذين لم تشارك فيهما جميع الأطراف، فإن الاجتماع القادم الذي سيعقد في داكار تحت إشراف الرئيس أوباسانجو، رئيس نيجيريا والرئيس عبد الله وادي، رئيس السنغال. يثير تطلعات هائلة. ونرجو أن تشارك جميع الأطراف في هذا الحوار بحيث يجري استعادة السلام في ليبريا.

ونعتقد أنه يجب اتخاذ التدابير الإضافية التالية: وقف إطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي الليبرية؛ ومواصلة الحوار فيما بين الأطراف الليبرية مع المشاركة الفعالة من جانب جميع القوات، بما فيها السلطات الحكومية الرفيعة المستوى؛ واعتماد وتنفيذ برنامج حقيقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبريا؛ واعتماد برنامج للإنعاش الاقتصادي يستخدم بالدرجة الأولى الدخل من صناعة الأخشاب ومن السجل البحري. ويمكن للمساعدات الخارجية أن تكمل تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي هذا. ويجب تمديد سلطة الحكومة الليبرية إلى كل أراضيها، وبخاصة في المناطق التي تخضع الآن لسيطرة المتمردين، وعلى طول الحدود.

ومن الطبيعي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا في رصد التطبيع السياسي والمصالحة في ليبريا والاستقرار في المنطقة الفرعية. وبالتالي، نرى أن هناك ما يبرر بقاء الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ويجب ألا ترفع هذه الجزاءات إلا عندما تنفذ الحكومة الليبرية جميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن هناك أهمية لكل من هذين الجانبين.

وأود أن أدلي ببعض عبارات تتعلق بعملية الرباط للسلام والإجراءات التي تتخذ لمتابعتها.

عقد الاجتماع في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وشارك فيه رؤساء سيراليون وليبريا وغينيا. ومنذ ذلك الوقت، عقدت عدة اجتماعات متزامنة في منروفيا وفريتاون وكوناكري وأغادير لرصد التطورات التي حدثت مؤخرا. وتتضمن التوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات ضرورة احترام البروتوكول المعني بالعلاقات بين البلدان الثلاثة - وتكلم أخي من سيراليون عن ذلك في وقت سابق - وسرعة نشر الوحدات المشتركة للأمن على الحدود وبناء السلام. ويسرني أن أحيط المجلس علما بأنه سبق اتخاذ ترتيبات في هذا الشأن. وقبل أسابيع قليلة، تواجد في كوناكري وفد من ليبريا ليشهد إنشاء دوريات مشتركة على الحدود والتي بدأت بالفعل في القيام بدور على الحدود بين البلدين. وهناك، بالطبع، مشاكل شائكة، تتمثل في الأسلحة الصغيرة، ومسألة المنشقين في البلدان الثلاثة. ولسوء الحظ، فإننا نعتبر تلك واحدة من المشاكل الرئيسية.

فيما يتعلق بتهيئة مناخ مؤات لتشجيع عودة اللاجئين. يمكنني أن أبلغ المجلس بأن تقدما كبيرا قد أحرز بشأن عودة لاجئي سيراليون، لكن لسوء الحظ، نتيجة للقتال الدائر في بعض أنحاء ليبريا، ثمة تدفق جديد للاجئين إلى غينيا

وإلى سيراليون. وأدى ذلك إلى تفاقم الوضع في ليبريا. ولا تزال مسألة تنظيم ''قافلة'' لاستعادة الثقة بين البلدان الثلاثة مطروحة. كما ندعو إلى إعادة فتح الحدود رسميا وإلى حرية تنقل الأشخاص وتداول البضائع بين البلدان الثلاثة.

ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يشجع هذه المبادرات الجيدة وأن يدعمها من أجل عودة أكيدة للسلم والأمن في منطقة حوض نهر مانو. وتجري اتصالات في الوقت الحاضر بمبادرة من الدبلوماسية المغربية لعقد مؤتمر قمة ثان لاتحاد نهر مانو من أجل تقييم التقدم المحرز منذ اجتماع الرباط. كما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعمل جاهدة لمتابعة هذه المسائل.

ولا يسعني أن أختتم بياني الموجز هذا بدون أن أسجل أسفنا للتأخير في فتح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار. إن جميع دول المنطقة دون الإقليمية تترقب افتتاح ذلك المكتب باهتمام كبير، ونعتقد أنه يمكن أن يُسَرِّع عملية السلام الجارية في المنطقة دون الإقليمية.

وختاما، يود وفدي أن يشكرك مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على اتخاذك هذه المبادرة المهمة للغاية بتنظيم حلقة العمل هذه. وأنا على ثقة بأن التوصيات ستساعد في تحديد معالم الطريق صوب السلام والوئام في منطقة حوض نهر مانو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على ملاحظاته، خاصة وأنها تتعلق بالوضع الإقليمي، وأشكره أيضا على المقترحات التي قدمها.

سيدي الوزير، هل لي أن أطرح عليكم سؤالين؟ ليس معنى إنني طرحت على وزير خارجية سيراليون سؤالين إنني سأطرح سؤالين على الجميع. لكن هناك أمران وردا ضمن ملاحظاتكم.

تكلمنا عن الوضع، لا سيما فيما يتعلق باللاجئين، لكن من المفيد أن نعرف شيئا عن المجالات الأخرى التي تعتقدون أن الوضع في سيراليون كان له أثر مباشر على غينيا. مثلا، ما هو رد الفعل السياسي للأزمة في سيراليون؟ ما هو أثر ذلك على الاقتصاد في سيراليون؟

أما المسألة الأخرى التي أود أن أتطرق إليها، فهي الدور الذي قامت به غينيا، والدور الذي كان يمكن أن تقوم به، هل لديكم أفكار، بالنظر إلى الوراء، هل كان يمكن لغينيا أن تكون أكثر تفاعلا فيما يتعلق بالحصول على مساعدة دولية للمنطقة؟ وإذا كان الأمر كذلك، ففي أي مرحلة من الأزمة؟

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن غينيا بوصفها بلدا مجاورا لسيراليون، هي بالتأكيد أول بلد عانى نتيجة الأزمة في سيراليون. وقد دعونا المجتمع الدولي لفترة طويلة إلى أن يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق الاستقرار في غينيا في المقام الأول لأننا موجودون في منطقة ظلت منطقة صراع طوال ١٠ سنوات: أولا، كانت هناك الحرب الطويلة في ليبريا، والتي كان لها أثرها على غينيا. وعندما رأينا الصراع ينتقل نحو سيراليون، بدأنا ندق ناقوس الخطر للتحذير بضرورة تقديم المساعدة لغينيا في تحمل عبء اللاجئين والمساعدة في استقرار الأوضاع فيها.

فيما يتعلق بسيراليون، تحديدا، أود أن أقول إن كل ما يجري في سيراليون نشعر به في غينيا في الحال. وفي أوقات مختلفة، تصادف وجود ثلاثة رؤساء سابقين لسيراليون في عاصمتنا، ليس لأننا نريدهم، ولكن لقرب عاصمتنا. وهناك مئات الآلاف من اللاجئين الذين يجتازون الحدود نظرا لجوارنا القريب وخاصة بسبب التشابه بين سكان بلدينا. ونعتقد أن الحدود المصطنعة مع سيراليون لم تعمل، وفي الحال وجدت غينيا نفسها بلدا مضيفا رئيسيا.

وقد شعرنا بهذا الأثر من الناحية الاقتصادية، والنفقات العامة والبيئة وإزالة الأحراج والمشاكل الصحية. إننا لا نفتقر إلى المشاكل الأمنية، لأن بعض اللاجئين قد استقروا على طول الحدود، خلافا للقوانين الدولية، الأمر الذي أتاح للمتمردين شن غارات في غينيا سعيا للحصول على الإمدادات بل والتجنيد من بين اللاجئين. وأخيرا، إن ما كنا نقول دائما أنه سيحدث قد حدث فعلا: فقد هاجم المتمردون البلد. وحتى الآن، ورغم مغادرة عدد كبير من اللاجئين، ما زالت غينيا تعاني من عواقب ذلك الوضع.

فيما يتعلق بدور غينيا، فقد سعينا دائما لاستعادة السلام في سيراليون وليبريا. وعملت غينيا مع نيجيريا وغانا من أجل وقف المذابح في ليبريا. وحتى قبل وصول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تدخلت تلك البلدان الثلاثة على نطاق واسع في سيراليون من أجل إعادة السلام. وقد تم ذلك من خلال فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نمثل جزءا كبيرا من هذا الفريق في سيراليون وقمنا بدور في تثبيت الوضع هناك. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة من أجل استقرار الأوضاع في سيراليون، لأننا نعرف أن كل مرة تسوء فيها الأوضاع في سيراليون، تكون غينيا أول من يكابد نتيجة لذلك. وما زلنا نضطلع بهذا الدور في سيراليون وفي ليبريا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا نختتم الملاحظات التمهيدية في جلستنا. ونبدأ الآن الجلسة الأولى من حلقة العمل، التي تتعلق تحديدا بالدروس المستفادة في سيراليون. وأعطي الكلمة لوكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك في حلقة العمل هذه، وأشيد برئيسة المجلس لهذه المبادرة الهامة. وقبل أن أتناول الدروس المستفادة من عمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أود في البداية أن أقول في حضور وزير خارجية سيراليون إن سيراليون تبتعد اليوم عن الحرب وتتجه نحو السلام لأن أكبر نصيب من هذا الإنجاز يخص سيراليون حكومة وشعبا، لأن جهودهما هي أساس أي نجاح يمكن للأمم المتحدة أن تدعيه هناك.

لقد قدم الأمين العام بالفعل نظرة عريضة عن تجربتنا الأخيرة في سيراليون. وآمل أن أضيف المزيد من التفاصيل في هذه الجلسة، خاصة فيما يتعلق باستجابة الأمم المتحدة للتحدي الجسيم الذي واجهته البعثة في أيار/مايو ٢٠٠٠. ولئن كانت جميع الدروس من عملية معقدة كهذه، لا يمكن الإلمام بها في إحاطتي الإعلامية القصيرة اليوم، أعتقد أن الدروس الأساسية تكمن في نظرة وثيقة لجوانب ثلاثة من هذه التجربة: تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ وتوفير السبل لإنفاذ الولاية الجديدة؛ وإدارة البعثة لتنفيذ الولاية وتوطيد المكاسب التي تحققت.

عندما عجلت الجبهة المتحدة الثورية الأزمة في أيار/مايو ٢٠٠٠ ظن كثير من المراقبين في ذلك الوقت أن البعثة قد عانت من نكسات خطيرة بحيث لا يمكن لها أن تتعافى منها. لذلك فمن الجدير بالملاحظة جدا أننا اليوم نستمد العبرة الأساسية التي يمكن تعلمها من تلك التجربة هي أنه بفضل توفر العزيمة اللازمة بوسع المجلس والبلدان المساهمة بقوات الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والأمم المتحدة من العمل سوية في عكس مسار الحالة. ويكرر المجلس بأن مصداقية الأمم المتحدة كانت في كفة الميزان وأنه لا يمكن السماح للبعثة بأن تفشل أو أن تتخلى عن سيراليون لكي تواجه الأزمة وبطبيعة الحال لا نزال نواجه تحديات هائلة غير أن سيراليون تسير اليوم على درب السلام والاستقرار.

كيـف تم عكـس مسـار الحالـة؟ إن تصميـم مجلـس الأمـن علـى تعزيـز ولايـة البعثـة وبنـاء مستويات مـن القـوات وهيـاكل البعثـة كـان عـاملا رئيسـيا في ذلـك. وقـد وفـرت الولاية الجديدة الأساس الضروري لإعـادة تنشيط قـوة حفـظ السلام. لذلك تم تخصيص الموارد اللازمة للاضطلاع بالولايـة وأننـا ممتنـون للـدول الأعضـاء الـتي لبـت نـداء الأمـم المتحـدة. وهـذا مكـن البعثـة مـن اتبـاع اسـتراتيجية ذات مسـارين: الارتباط السياسي للجبهة المتحدة الثورية مـن جهـة والتخلـي عن الخيار السياسي من الجهة الأخرى.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاستراتيجية كـانت ممكنـة بفضل المجلس والأمانة العامة للأمـم المتحـدة والبلـدان المسـاهمة بقـوات الـتي أظهـرت وحـدهما وبالتـالي بينـت وضوحـا مطلقـا فيما يتعلق بتنفيـذ الولايـة الجديـدة وقواعـد الارتبـاط الجديـد. وإذا مـا جـاز لي أن أكـون صريحـا فـإنني أقـترح أنـه في الفـترة السابقة كان هناك بعض التردد إزاء معنى وتفسير ولايـة البعثـة وقواعد الارتباط، وكان هناك بعض التردد فيما بـين العنـاصر الفاعلة في الميدان وفي نيويورك وحتى فيما بـين الـدول المعنيـة. غـير أن الجـهود المستمرة الـتي بذلـت في ذلـك الوقـت لضمـان أن تكـون لـدى جميـع الأطـراف الرئيسية نفـس الفـهم لولايـة البعثة. وأعتقد أن هذا قد أتى ثمـاره وأن هنـاك درسـا أساسـيا لعمليـات حفـظ السـلام. فوحـدة الأطـراف الفاعلـة أمـر مـهم جـدا لنجـاح أي عمليـة معقـدة. وهـذا عبـارة عـن ترجمـة لوضـوح الأحـداث ووضـوح الأهـداف يعـني أيضـا وضـوح وكفاءة النشاط العملي للبعثة.

وثمة ملاحظة أخيرة علـى مسـألة ولايـة البعثـة، أعتقـد أنه ينبغي لنا أن نتعلـم الـدرس مـن تجربـة تلـك البعثـة وهـي أن عمليات حفظ السـلام ينبغـي لهـا دائمـا أن تـأخذ في الحسـبان إمكانيـة أسـوأ الاحتمـالات. بالتـأكيد أن عمليـات حفـظ السـلام كثـيرا مـا تتطلـب نـوع مـن المخـاطر المحسـوبة غـير أن التخطيط والموارد الكافية تأخذ في الاعتبار تلك المخاطر.

(تكلم بالانكليزية)

إن الفجـوات الـتي حصلـت في قـوة وطاقـة البعثـة جديـرة بالاهتمـام الوثيـق. أولا كـانت البعثـة بصـورة خاصـة بحاجة إلى قوات بطاقة جيدة من حيث الاعتمـاد علـى الـذات وتعين عليها الاعتمـاد علـى قـوات بإمكانيـات محـدودة مـن حيـث التدريـب والمعـدات. فعلـى سـبيل المثـال انضمـت إلى البعثـة ٤ كتـائب لم يكـن لديـها إلا شـاحنة واحـدة و ٤ مركبات من طراز "جيب" لكل ٨٠٠ جندي. كذلـك فـإن البعثة واجهت صعوبات في القيادة والسيطرة نشـأت بصـورة جزئية عن إعادة وزع القوات التي تمـت مـن خـلال الترتيبـات الإقليمية. وخطوط القيادة ابتداء من رئاسة البعثـة إلى الميـدان لم تكـن قويـة بـالقدر الكـافي وبعـض كتـائب البعثـة واصلـت اعتمادهـا بصـورة رئيسـية علـى هيـاكل مـن قياداتهـا الوطنيـة. ومهما يكن عليه الأمر فإن تجربـة إعـادة وزع القـوات أثبتـت الأهمية في التنسيق المبكر والوثيق بين الأمـم المتحـدة والمنظمـة الإقليمية المشتركة في مناطق الأزمة.

إن القدرات العملية واللوجستية لسـائر الكتـائب قـد تعززت عن طريق التدابير الابتكاريـة. وهنـاك معـدات جـرى تزويدهـا مباشـرة مـن مـوارد الأمـم المتحـدة وكذلـك مـن ترتيبات تمت بالاتفـاق مـع أطـراف ثالثـة. لقـد لعبـت المملكـة المتحـدة دورا حاسمـا في هـذا الصـدد؛ إن مسـاعدتها القيمـة لا بـد مـن التسـليم بهـا. إذ أن التدريـب الـذي توفـر بموجـب ترتيبـات ثنائيـة وأسـهم أيضـا في بنـاء قـدرات حقـة وقـوات جديـرة بالثقـة وسـوف تسـتمر الحاجـة إلى ذلـك عـن طريـق المراحل الأخيرة للبعثـة. وأن هـذه التجربـة تركـز علـى حقيقـة أنه يتعين علينا التفكير في الوسائل المتاحة للبعثة بوصفها أكثر من كونها أعـداد لأفـراد. لتدريبـهم وتقديـم الدعـم الـلازم لهـم والتوجيه السياسي وراء البعثة كلها عناصر تقرر مـا إذا كـان لبعثة ما الوسائل لتنفيذ الولاية.

إن أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠ اتسمت أيضا بالاستعداد على جميع المستويات للقيام باستعراض شاق لأداء البعثة وهيكلها وعملياتها. فقد قام المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والبعثة بدور تمثل في إعادة تقييم البعثة في ضوء الظروف المتغيرة في الميدان. وكانت هناك بعثة تقييمية قام بها اللواء ايزيلا أحد كبار الموظفين السابقين في إدارة عمليات حفظ السلام وقد أرسلت تلك البعثة في نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ وقدمت توصيات واسعة للأمين العام عن قوة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك فهناك دراسة لهيكل قيادة القوة أدت إلى المزيد من القيادة الموحدة في الميدان.

وقد كفل الممثل الخاص للأمين العام فهم قيادة البعثة لاستراتيجيتها ذات المسارين المتمثلة في السلم والقوة وتقيدها بها. وإن وزع عدد محدود من القوات أو شن حرب على الجبهة المتحدة الثورية دون الحصول على التفويضات اللازمة أو المعدات ربما كانت لها عواقب وخيمة جدا.

لقد نفذت البعثة استراتيجية مدروسة جيدا تمثلت في المفاوضات والردع والوزع التدريجي في جميع أرجاء البلاد بما في ذلك مناطق الماس ذات الحيوية الاقتصادية. وأن وزع البعثة بصورة قوية قد أعطى معنى هاما لمفهوم إعادة تقوية عملية حفظ السلام. إذ أن قوة حفظ السلام لم يتم وزعها من أجل شن حرب ولكن لإغلاق خيار الحرب. وهكذا فقد أرسلت رسالة واضحة مفادها أن استخدام القوة لم يعد استراتيجية مجدية للذين يسعون إلى زعزعة استقرار العملية. وبذلك تم تحقيق الردع.

أما العناصر غير العسكرية في البعثة فقد تمت إعادة هيكلتها أيضا. وثمة عنصر رئيسي ألا وهو دمج سائر عناصر الأمم المتحدة العاملة في البلاد عن طريق نائب واحد للممثل الخاص الذي في ذلك الوقت عمل بوصفه المنسق المقيم للأمم المتحدة. وثمة منسق مقيم للأمم المتحدة ركز على المسائل المتعلقة بالعمليات والإدارة. إن دمج جميع عناصر الأمم المتحدة في جهد للسلام هو الآن الهدف الرئيسي الذي تنشده الأمم المتحدة في جميع البعثات المعقدة. وقد اتخذت البعثة خطوات لتعزيز قدرتها في مجال الإعلام. واستخدام الصندوق الاستئماني لمشاريع ذات أثر سريع قد أبرز أيضا أهمية تدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان.

وبصورة أوسع أود أ، أشدد على أن النجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن فقد كان، إلى حد كبير، مرده إلى طبيعة البعثة المدمجة. وما كان لحفظة السلام أن يحققوا نجاحا لو لم يعملوا جنبا إلى جنب مع المختصين في حقوق الإنسان ومع خبراء التنمية ومع المجتمع الإنساني. إننا نشعر بالفخر إذ أننا جزء من تلك الجهود المشتركة الموحدة.

وفي هذا الصدد أود أن أشدد على نقطة هامة أخرى. إن الدور الذي قام به بلدكم أيها السيدة الرئيسة لا بد وأن ينظر إليه بوصفه عنصرا رئيسيا في استجابة المجتمع الدولي إلى أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠. فالمساعدة السريعة التي قدمها بلدكم من حيث وزع القوات في مواقع حساسة في الميدان وفيما بعد الوجود ''في الأفق'' الذي عزز الرسالة التي بعثت بها قوة البعثة المعززة والقوية على نحو حازم.

وهناك دروس هامة جدا ممكن استخلاصها من هذه التجربة. ومما لا شك فيه أنه في ظروف معينة فإن الحاجة إلى دولة قائدة لديها قدرة على توفير قوات بسرعة مرة أخرى. ومع ذلك، أود أيضا أن أسلم أمام المجلس بأن النهج المتبع في القيام ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون لن يكون بالضرورة قابلا للتطبيق في كل الحالات مستقبلا. ومن المهم بالمثل الاعتراف بأنه بينما وفت المملكة المتحدة باقتدار وسخاء بالحاجة الماسة إلى وضع خطط القوة بطريقة تنم عن المصداقية، ما كان لتلك الحاجة أن تبرز لو توافرت للبعثة نفسها الموارد المطلوبة مسبقا منذ البداية.

وبينما تم بسرعة تسليم واجبات حفظ السلام من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون جرى القيام به بسرعة، فإن استمرارية المشاركة السياسية للجماعة ثبتت أهميتها تماما. وهذه المنظمة دون الإقليمية عملت بشكل وثيق مع البعثة، وكان لها تأثير حاسم على الجبهة المتحدة الثورية في تأييد أهداف البعثة.

هناك دروس هامة لا بد من تعلمها بشأن الكيفية التي يجب أن يتم بها في كثير من الأحيان دعم بعثات حفظ السلام باستراتيجية إقليمية. وإن الضغط الذي مارسه المجلس عن طريق الجزاءات والحظر الذي فرض على صادرات الماس غير المشروعة كانت سوابق لم يسبق لها مثيل أيضا، وأسهمت في التقدم الذي أحرز في سيراليون. ومع ذلك، بقدر من النقد الذاتي، أعتقد من الإنصاف القول بأنه كان من الممكن إيلاء اهتمام أكبر في وقت أسبق لوضع استراتيجية دولية متماسكة لمعالجة الجوانب الإقليمي. والصراع في ليبريا، الذي ناقشه متكلمون سابقون، لا يزال تهديدا خطيرا لسيراليون وللمنطقة، وسيتطلب استراتيجية شاملة لتجنب زعزعة الاستقرار الإقليمي.

وأعتقد أن المجلس يدرك تماما أوجه التقدم الذي تمكنت البعثة من تحقيقها في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، التي أكملت رسميا في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. لقد تم نزع سلاح وتسريح ٤٧ ٠٠٠ مقاتل، وهناك الآن حوالي ٢٢ ٠٠٠ مشارك في برامج لإعادة الاندماج في الحياة المدنية. لكن هذا يترك ٢٥ ٠٠٠ فرد بحاجة إلى إعادة إدماج إذا ما كان لهم أن يكتسبوا رزقهم دون اللجوء إلى البندقية، في اقتصاد طبيعي. ومع ذلك، فإن برنامج إعادة الإدماج يواجه حاليا نقصا في التمويل يقدر بـ ١٣,٥ مليون دولار. وهذا الضعف في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد يضعف المكاسب الأخرى التي تحققت في سيراليون. والدرس هنا أن الالتزام الطويل الأجل، فيما يتجاوز عمر أية بعثة لحفظ السلام، ضروري لتعزيز السلام الهش المكتسب، والبناء عليه.

وفي المراحل التالية من البعثة، يجب وضع خطة للسماح للحكومة والشركاء الآخرين بتسلم مسؤوليات البعثة تدريجيا وبطريقة مستدامة، بينما تعزز المكاسب التي حققناها. وأية عملية للخفض التدريجي المرحلي لقوات الأمم المتحدة يجب أن تصاحبها زيادة في قدرة سيراليون. وهنا، أيضا، الإسهام الكبير للمملكة المتحدة في بناء القدرات في سيراليون يجب الاعتراف به. وبينما مشروع الفريق العسكري الدولي للمساعدة على التدريب بقيادة المملكة المتحدة حقق أوجه تقدم كبيرة في تدريب الجيش الوطني، إلا أن ذلك الجيش ليس مستعدا بعد لاستلام السلطة من البعثة بشكل كامل. ولذلك، يجب وضع استراتيجية لقطاع الأمن مع مقاييس تربط خفض البعثة بقدرة الجيش والشرطة الوطنيين.

إن البعثة تناقش خيارات تطوير الشرطة مع الحكومة، وقيادة الشرطة والكمنولث. وإذا ما كان للشرطة أن تصل إلى مستوى قادر على ضمان الأمن الداخلي، فإن الأمر سيتطلب تقديم المساعدة لتجنيد ٢ ٥٠٠ فرد إضافي وتدريب، وتجهيز ودفع مرتبات القوة في برنامج يمكن للحكومة أن تحافظ عليه. والبعثة تناقش خيارين مع الحكومة. أحدهما يمكن شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة من قيادة المشروع، والآخر ينطوي على ترتيب ثنائي من نوع مشروع الفريق العسكري الدولي للمساعدة على التدريب، مع بلد رائد يجمع معا فريق التدريب والموارد. وهناك تفاصيل أكثر بشأن هذه المقترحات ستقدم في تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

مسألة كيفية دفع المرتبات حاسمة أيضا. حتى أفضل شرطة مدربة لا يمكن أن يتوقع منها أن تؤدي دورها دون أجور. أيضا، علمنا من عمليات أخرى أن الشرطة لا يمكنها أن تقوم بالأمن الداخلي، في نهاية الأمر، ما لم ترتبط جهودها بمؤسسات قضائية وعقابية يمكن أن تضمن التمسك بحكم القانون.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول بأن سيراليون مع الانتخابات الوطنية وتنصيب الرئيس كباح، دخلت مرحلة جديدة. ومن الصحيح أن الحكومة تقوم بنصيب أكبر تدريجيا من المسؤولية عن السلام، والاستقرار والتنمية في سيراليون. ومن الواضح، أن جهدا موحدا هائلا أرسى أساسا قويا حيث كانت هناك في وقت ما بعثة لحفظ السلام تمر بأزمة واستراتيجية خروج البعثة تكمن في ضمان إمكانية قيام الحكومة بالوظائف التي قام بها حفظة السلام والمجتمع الدولي

يجب أن نوجه انتباهنا الآن نحو دعم جهود الحكومة لتحقيق أهداف مثل التنمية الطويلة الأجل وإقامة اقتصاد قوي، للرقابة الفعالة والشفافة، وإدارة الموارد الطبيعية، وبناء القدرة، والمصالحة الوطنية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل كامل. والتنسيق الوثيق بين الحكومة والوكالات الدولية والمساعدة الإنسانية سيكون حيوا.

وبالفعل فإن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. لكن قوة العزم وروح الشراكة اللتين كرسهما المجتمع الدولي بشأن أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠ يجب الإبقاء عليهما. وينبغي تحويلهما الآن نحو تعزيز المكاسب التي تحققت وضمان الاستقرار الإقليمي. وأنا واثق بأنه إذا تم القيام بهذا، ستظهر في النهاية سيراليون سلمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد غينو على ملاحظاته الرقيقة للغاية والدور الذي قامت به المملكة المتحدة. وأود أن أشكره على النزاهة وصراحة التقييم اللتين أبداهما وعلى التعليقات البناءة للغاية التي أبداها فيما يتعلق بالحلول.

وقد تأثرت بالأهمية التي أوليتموها لوضوح الولاية والتنسيق وآثار ذلك على إدارة العملية بشكل كامل. وفي هذا السياق، هل لي أن أسألكم عن العلاقة بين أجهزة الأمم المتحدة من حيث أجنحتها السياسية، والعسكرية، والإنسانية، لأنها كانت مختلفة في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان. وهذه مسألة حية الآن في أنغولا. وهل ينبغي لنا أن نبحث عن نموذج واحد، أم ينبغي لنا أن نضع ونتعلم من كل بلد من البلدان وتوائم ذلك مع كل سياق.

والسؤال الآخر الذي أود أن أطرحه عليكم يتعلق بالنقطة التي ذكرتموها من قبل، والتي كانت بشأن الأهمية التي أوليت للعملية بعد الاعتراف بأن مصداقية الأمم المتحدة هي التي كانت معرضة للخطر. وبشكل جماعي، ما الذي يمكننا القيام به، كمجلس أمن، لنتناول بهذا الشعور بالأهمية الحالة في كل مرحلة مبكرة في العملية دون الوصول إلى النقطة التي نعتقد فيها أن مصداقية الأمم المتحدة في كفة الميزان.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بسؤالكم الأول، هل هناك نموذج واحد لتكامل الجهود المختلفة للمجتمع الدولي، أعتقد أن هناك درجات من التكامل. وهي ستختلف من بعثة لأخرى. ومع ذلك، أعتقد أنه في أية عملية لحفظ السلام أو بناء السلام - ونحن نرى أكثر فأكثر أن النوعين يجب أن يكونا مرتبطين ارتباطا وثيقا - لا بد من توحيد جهود المجتمع

الدولي. وأعتقد أن المجتمع الدولي يضعف قبضته عندما يذهب إلى حالة أزمة بطريقة متناثرة. وأعتقد أن جانبا من النجاح الذي حققته بعثة أفغانستان يرتبط ارتباطا كبيرا بوضعها المتكامل. وكثيرا ما يعتقد أنها كان من الممكن أن تكون أكثر تكاملا.

في حالة أنغولا التي ننظر فيها حاليا، ستكون هناك بالفعل حاجة إلى بذل جهد كبير من جانب المجتمع الدولي لدعم إعادة تعمير بلد مزقته سنوات عديدة من الحرب. وهناك، مرة أخرى، أعتقد أن نموذجا متكاملا يجري تنفيذه. وقد ثبتت فعالية الكيفية التي وحَّد بها أحد الشخصين المعاونين لرئيس البعثة إلى درجة كبيرة جهود الدوائر الإنمائية والأوساط الإنسانية في سيراليون. وتوفر مختلف الوكالات والصناديق والبرامج الدعم الموضوعي بما لها من خبرة فنية، غير أن هناك تكاملا على الصعيد التنفيذي هو في المقام الأول من الأهمية، ونرى في مجالات من قبيل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم أن الصلات بين الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية وثيقة للغاية. فكيف يمكنك نزع سلاح المقاتلين دون أن يكون لديك الاستراتيجية الاقتصادية واستراتيجية لإعادة الإدماج؟ وهكذا فإن ردِّي على السؤال هو أن ثمة درجات للتكامل، ولكن التكامل هو بالتأكيد الإجابة الصحيحة.

أما السؤال الثاني فكان عن الكيفية التي يمكننا بها أن نزيد إحساس المجلس بأهمية التصرف العاجل؟ أرى أننا جميعا نشترك في المسؤولية. وكما جاء في تقرير الإبراهيمي في جملة تقتبس كثيرا، ينبغي أن نخبر المجلس ما يلزمه معرفته، لا ما يريد أن يسمعه. فثمة مسؤولية تقع على عاتق الأمانة العامة بأن توجه اهتمام المجلس إلى حالات الأزمات الآخذة في الظهور. وإذا كان لي أن أقول هذا، فهناك أيضا مسؤولية على الدول الأعضاء التي لها فهم خاص لمنطقة من المناطق بأن توجِّه اهتمام أعضاء المجلس إلى حالة آخذة في الظهور.

وفي حالة سيراليون فإن الدور الاستباقي الذي يضطلع به بلدكم يا سيدتي الرئيسة يعين بالتأكيد على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على ضرورة مواصلة بذل الجهد في ذلك الجزء من غرب أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وأثارت انتباهي أيضا يا سيد غينو تعليقاتكم على ضرورة الاضطلاع بإصلاح أوسع نطاقا في قطاع الأمن. وأرجو أن يرد ذلك في المناقشات التي نجريها عقب الكلمة التالية من نائبة منسق الإغاثة الطارئة، السيدة كارولين ماكاسكي. أعطي الكلمة للسيدة ماكاسكي.

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): وفقا لجدول أعمالكم اليوم يا سيدتي الرئيسة، سأركِّز في ملاحظاتي بصفة رئيسية على المسائل ذات الصلة بحماية المدنيين. ذلك أن الحرب في سيراليون رسمت صورة مخيفة لتغير طابع الحروب، فليس فيها المدنيون مجرد ضحايا بالمصادفة، بل هم أهداف مباشرة للهجوم، يستهدفون في الواقع بالعنف البالغ والجريمة والاغتصاب الواسع الانتشار والعنف الجنسي وأعمال البتر والتشويه وحرق الأحياء وتجنيد الأطفال والسخرة والاختطاف والتدمير والنهب على نطاق واسع. القائمة مفزعة ولا نهاية لها. وقد استخدمت هذه الأساليب للإرهاب، ولمنع المشاركة في العملية السياسية، وللسيطرة على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في نهاية المطاف.

وتبرز جميع المسائل التي ناقشها مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في سياق أي مناقشة بشأن سيراليون، سواء كانت المسألة سُبُل الوصول إلى الجماعات السكانية الضعيفة، أو تأثير الجزاءات. وتبرز الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي أهمية تقديم مقترفي هذه الفظائع للعدالة. وقد استُهدف

النساء والأطفال بصفة خاصة على نحو غير مسبوق خلال هذا الصراع. ويتمثل أحد الأسئلة الموجهة في ورقة المعلومات الأساسية فيما إذا كان ينبغي أن توجد أو لا توجد أحكام خاصة بنوع الجنس في المحكمة الخاصة. وسأعود إلى تلك المسألة في ملاحظاتي فيما بعد.

وقد اتسمت الحرب في سيراليون كذلك، كما قال المتكلمون الذين سبقوني، بوصفها مشكلة إقليمية مستمرة، وخاصة فيما يتعلق بالعاملين في المجال الإنساني، مشكلة إقليمية مستمرة تتمثل في تشريد هائل النطاق للسكان. ومرة أخرى بين أولئك المشردين كانت نسبة تمثيل النساء والأطفال المعالين غير متكافئة. فالتقديرات تبلغ ثمانين في المائة.

وبخلاف الكثير من ولايات حفظ السلام الأخرى، أذنت ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على وجه التحديد للعاملين في حفظ السلام باتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الحماية للمدنيين الواقعين تحت خطر عاجل بالتعرض للعنف البدني، ومن المفهوم أن ذلك بطبيعة الحال في حدود قدراتها وداخل مناطق انتشارها، ووفقا للفصل السابع من الميثاق. وتحدد مستوى الدعم الذي استطاعت البعثة تقديمه وفاء بولايتها على أساس من حجم القوات، ولم يصبح كثير من الدعم لحماية المدنيين ممكنا إلا حين بلغت البعثة كامل قدرتها، أو اقتربت من ذلك.

ونظرا لتعقيد مهمة الأمم المتحدة، أظن أننا جميعا متفقون على أنه كان من المهم في هذه الحالة أن تعتمد نهجا متكاملا إزاء هذه الأزمة. ولأكون من الصراحة كما أرجو بقدر المتحدث الذي سبقني، صحيح أن بعض الشواغل ساورت المجتمع الإنساني بشأن هذا التكامل في الأيام الأولى. وتثير المخاوف من أن يصبح العاملون في المجال الإنساني تابعين للجانب السياسي والعسكري تؤدي إلى مناقشة كبرى فيما بين المنظمات. وكان من المسائل التي أثارت أكبر قدر من المناقشة تعيين نائب الممثل الخاص للأمين العام. ويسرني أن أقول شيئا كنت أؤمن به منذ البداية، وهو أنه كما اتضح في النهاية لم يكن للكثير من هذه المخاوف ما يبررها، وقد ثبت أن في هذا التعيين نموذجا جيدا ودرسا طيبا. فالمنسق الإنساني في الهيكل الحالي في وضع أفضل بكثير للتصدي للشواغل الإنسانية ضمن نطاق ولايته، داخل البعثة، وقد أضفى الصبغة المركزية في الواقع على المسائل الإنسانية ضمن إطار صنع القرار السياسي والعسكري للبعثة.

بيد أن إحدى المسائل التي يلزم أن ننظر إليها تتعلق بالتعلُّم من الطريقة التي أمكن بها الحفاظ على المجال الإنساني بصفة عامة، وعلى استقلال العاملين في الحقل الإنساني عند الاقتضاء. والواقع أن أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠، حين أُخذ أفراد حفظ السلام رهائن، يمكن أن تشكل نموذجا جيدا للتحديات. وقد تناول زميلي هذا الأمر في ملاحظاته. وسوف يعمل أفراد تقديم الخدمات الإنسانية بالطبع عن كثب للغاية مع إدارة عمليات حفظ السلام في دراسة الدروس المستفادة.

واسمحوا لي بالإشارة إلى المذكرة (S/PRST/2002/6، المرفق) التي اعتمدها المجلس بشأن حماية المدنيين وأن أتطرق إلى بعض عناصرها. وتوفر حلقة عمل اليوم مناسبة جديرة بالتقدير للاستفادة من هذه المذكرة على النحو المقصود منها، وهو تيسير النظر الواجب في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين ضمن نطاق المراحل المختلفة من عمليات حفظ السلام. وكما يعلم معظم المشاركين، فإن المذكرة تتناول ١٣ هدفا رئيسيا، تتراوح بين سُبُل الوصول، والجماعات السكانية الضعيفة، وتأثير استغلال الموارد الطبيعية. والواقع أنه قد وُضع كتيِّب قصير بالغ الفائدة في هذا الصدد بمساعدة من الحكومة النرويجية، ولكن حروفه من الصغر بحيث

أتساءل هل يخبرنا السفير النرويجي عما إذا كان الناس في النرويج يتمتعون ببصر أفضل من غيرهم في بقاع العالم الأخرى، وذلك لأنني أحتاج إلى نظارة قوية للغاية لقراءته. ولكن من السهل جدا حمله أثناء التنقل.

وكانت ولاية البعثة جيدة للغاية، بالمقارنة بولايات حفظ السلام السابقة، من حيث شمولها فيما يتعلق بإدراج المسائل والأهداف المتعلقة بحماية المدنيين في ظروف الصراع المسلح. وقد تم تناول جميع الأهداف ذات الصلة من بين الأهداف الرئيسية الـ ١٣ التي تتضمنها المذكرة في قرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩). والواقع أن القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) هو أكثر القرارات التي ترد إشارة إليها في المذكرة.

ولعلي أتطرق إلى بعض النقاط الناشئة عن هذه المذكرة. والأولى هي وسائط الإعلام والمعلومات. فمن الدروس الهامة التي تمت الاستفادة بها ضرورة الإدارة الدقيقة للمعلومات. وقد كانت المعلومات المتعلقة بالأمن والعسكرية ذات أهمية حاسمة لحماية كل من العاملين في الحقل الإنساني والمدنيين، وأدى إنشاء مركز المعلومات الإنسانية في البعثة، على نموذج كوسوفو، مع التوسع فيه في هذه الحالة ليشمل المشاركين في البعثة، دورا رئيسيا في تعزيز ذلك الهدف.

وثانيا، فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، ولا سيما فيما يتعلق بآثار ذلك على الأطفال، يستخلص درس هام آخر من النجاح في تسريح ٤٧ ٠٠٠ مقاتل، منهم ما يقرب من ٧ ٠٠٠ من الجنود الأطفال. وكان ذلك من الدروس الحرجة، إذ أن إنشاء برنامج رسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل في سيراليون كان في الواقع مبدأ محوريا من مبادئ اتفاق سلام لومي، الموقَّع في تموز/يوليه ١٩٩٩. وكان هذا الاتفاق هو أول اتفاق من هذا النوع يعترف بالاحتياجات الخاصة للأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وقد استفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عددا من الدروس الهامة من هذه التجربة، وقد أدمجت هذه الدروس في سياستها العامة والجهود البرنامجية التي تبذلها، وسوف تواصل توجيهها لأعمالنا المستمرة في هذا المجال.

وحيث تبلورت الولاية ونضجت، تمكن العاملون في مجال حفظ السلام من الاضطلاع بدور هام في تحسين وصول المساعدات الإنسانية من خلال توفير الأمن للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإتاحة مناطق آمنة للمشردين داخليا واللاجئين العائدين. وهذا لم يكن صحيحا في أول الأمر ولكن نمو التعاون بين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والعاملين في مجال حفظ السلام أدى إلى بعض النتائج المفيدة جدا.

وقد تعاونت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نقل العائدين من مناطق الحدود الليبرية إلى مناطق أكثر أمانا داخل سيراليون. وفيما يتعلق بحركة المشردين داخليا مؤخرا، قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمنظمة الدولية للهجرة بنقل ما يقرب من ٤ ٠٠٠ فرد من مخيمات المنطقة الغربية، حيث تسلموا صفقات لإعادة توطينهم إلا أنه ما زال هناك حوالي ١٢ ٠٠٠ من المشردين داخليا ستتم إعادة توطينهم رسميا بعد المرحلة الرابعة من عملية إعادة التوطين.

وهناك نقطة رابعة من المذكرة وهي الآثار الواقعة على النساء والفتيات، وسأتناول ذلك بقدر أكبر من التفصيل. ومن الدروس الأخرى المستفادة التي أود أن أضيفها أنه في حالات مثل سيراليون، تعاني النساء والفتيات من الاغتصاب على مستوى غير عادي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وكل نوع ممكن من العنف الجنسي.

وقد كان من الممكن أن تكون ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أكثر شمولا لو كانت قد أشارت بصفة خاصة إلى الحماية والمساعدة الخاصتين اللتين يجب توفيرهما للنساء والفتيات. ويجب أن يتضمن ذلك تجاوز القواعد التقليدية للحساسية فيما يتعلق بنوع الجنس ومراعاة المنظور الجنساني، كما يجب أن يتضمن معالجة الاستغلال الجنسي والعنف المستوطن القائم على نوع الجنس. وهذا مجال لا نزال نتعلم عنه، كما تبين لنا الأحداث المفجعة في غرب أفريقيا. ونتطلع إلى الدراسة التي تجري عن مشاكل الاستغلال الجنسي لكل ترشدنا إلى الاتجاه الصحيح لمعالجة هذه المسائل.

وعندما نتكلم عن الفتيان الذين يجري تجنيدهم قسرا، يجب أن نتذكر أيضا أن هناك نفس العدد أو أكبر من الفتيات جرى إجبارهن على أن يصبحن شريكات للمقاتلين أو احتجزن لأغراض الرقيق الأبيض وأجبرن في سن صغيرة على الحمل رغم إرادهن. وتعاني فتيات كثيرات من الضرر البدني الدائم. وفي سيراليون، أيدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة إنشاء وتنسيق شبكة للخدمات للفتيات اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي أثناء الحرب. وتكمن الصعوبة في التعرف على الفتيات الضحايا. فوصمة العار والخزي وعدم إتاحة الفرصة أو الموارد يجعل كثيرا من الفتيات يلتزمن الصمت، وقد استخدم آلاف الفتيات الصغيرات اللاتي خطفن أثناء الحرب لأغراض جنسية. إننا نصف سيراليون من حيث أهوال بتر الأطراف، ولكن مقابل كل فرد بترت أطرافه هناك ١٠ فتيات أو ١٠٠ فتاة جرى خطفهن أو التحرش بهن جنسيا. وكثير منهن ما زلن باقيات مع قادهن، بينما عادت أخريات سرا إلى جماعاهن. وتبذل الحكومة جهودا لمعالجة هذه القضايا، متخذة إجراءات ممتازة، حيث تشن حملة وطنية لزيادة الحساسية بشأن الاغتصاب تتضمن معلومات عن التحرش الجنسي والاغتصاب وطرق مساعدة الضحايا.

وأشرت إلى الاستجابة لأزمة الاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا. وأود أن أذكر أيضا أنه قد جرى تشكيل لجنة للتنسيق في سيراليون من أجل منع الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي. ومن بين الإجراءات العديدة التي اتخذها اللجنة، قيامها باعتماد معايير للمساءلة للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية قدمها في آذار/مارس منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وهو نفسه نائب الممثل الخاص للأمين العام. وعلى مستوى التعاون فيما بين الوكالات في جميع أنحاء العالم، قدمت اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات تقريرا عن الوقاية من الاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي في الأزمات الإنسانية، بالإضافة إلى خطة عمل عالمية وافق عليهما جميع رؤساء الوكالات.

ومع ذلك، يجدر بنا أن نلاحظ أن الولاية تضمنت تدريب موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال المساعدات الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأطفال والمسائل الجنسانية. وهناك تقدم هام بالنسبة للولايات السابقة، وهو أن تتضمن مكتبين لحقوق الإنسان والشؤون المدنية، وهو نموذج يجري اتباعه في عمليات تالية لحفظ السلام. ويجب الاستمرار في تدعيم هذه الجوانب، حتى أثناء تقليص العنصر العسكري.

ونقطتي الأخيرة من المذكرة هي مسألة العدالة والمصالحة. وهنا تظل مسألة المحكمة الخاصة ولجنة التحقق والمصالحة هي مسألة التمويل، كما نعلم جميعا. وورقة الخلفية التي قدمها الرئيس تثير، كما ذكرت، السؤال عما إذا كان من الممكن إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالجنسين. وأرى أنه من الواضح أن هذه حالة استخدم فيها

الاغتصاب جريمة حرب، ويجب الاعتراف به على هذا النحو. وسيكون من الضروري اتخاذ تدابير خاصة، بما فيها تدابير تتعلق ببرامج حماية الشهود، تمكينا للنساء من التقدم للشهادة.

وأود أن أختتم كلمتي بالإدلاء ببضع عبارات عن الجوانب الإقليمية، كما يفعل الآخرون. وسيتناول المجلس ذلك بعد ظهر اليوم، إلا أننا نتفق جميعا على ما وصلت إليه الأنشطة العابرة للحدود من زعزعة للاستقرار في المنطقة، وعلى أن الصراع المتفاقم في ليبريا من العوامل التي تشكل أكبر تهديد للاستقرار الآن في سيراليون وفي البلدان المجاورة.

ومنذ بدء هذا العام، تلقت سيراليون حوالي ٤٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري، وتلقت غينيا أكثر من ٣٠ ٠٠٠ وكوت ديفوار ما يقدر بـ ٦٠ ٠٠٠. وتحسبا لأي تخفيض تدريجي لأنشطة البعثة في سيراليون، قد يمكن النظر في تدعيم قدرة حكومة سيراليون على صون الأمن الداخلي وأمن حدودها، كما يمكنها أن تساعد أيضا فيما يتعلق بالتفتيش الفعال للأعداد القادمة من اللاجئين وهي مهمة ثبتت صعوبتها الشديدة في الماضي.

واعترافا بأهمية النهج الإقليمي، تجري عملية الانتهاء من إنشاء مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا، وسيتعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معه تعاونا وثيقا. والواقع أننا قد افتتحنا بالفعل مكتبا إقليميا سيهتم اهتماما مباشرا بالقضايا المتعلقة باتحاد نهر مانو.

وبوصفي من العاملين القدامى في مجال المساعدات الإنسانية حري بي أن أغتنم هذه المناسبة بأن أختتم كلمتي بتذكيرنا جميعا بأن الأمين العام، في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى مجلس الأمن، ركّز على أنه لا تزال هناك حاجة إلى الموارد بغية الانتهاء من الجوانب التي لم تتم من عملية السلام. فلم يجمع سوى ثلث التمويل من أجل النداءات الموحدة من أجل غينيا وليبريا وسيراليون. وهذا القصور الشديد في التمويل في جميع أنحاء المنطقة سيعرقل رغبة الوكالات الإنسانية في الوفاء بالمعايير الأساسية للمساعدة الإنسانية وفي الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش أيضا، حيث أن الوكالات ستضطر إلى الحد من البرامج التي تعنى بأكثر المساعدات إلحاحا لإنقاذ الأرواح. ولهذه المسألة أهمية جوهرية بصفة خاصة في وقت تنتقل فيه الأمم المتحدة – مع الأطراف المانحة وغيرها من الشركاء وبطبيعة الحال نفس بلدان المنقطة – أهم الأطراف في كل هذه المسألة – من الإغاثة خلال المرحلة الانتقالية إلى التنمية. والأمم المتحدة تستعد في هذا المضمار.

وأود أن أنهي بياني بأن أشكركم، يا سيادة الرئيسة، على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن هذه القضية الهامة وهي حماية المدنيين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكرك شكرا جزيلا، السيدة مكاسكي على هذه الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا. وقد استرعي انتباهي إلى أنني لم ألتزم بالمعايير التي وضعتها لنفسي بشأن الجدول الزمني لأنني أثير عددا أكبر من اللازم من الأسئلة. إلا أنني أود أن أسألك سؤالا واحدا. أعتقد أنك أجبت عليه في نقطتك الأخيرة المتعلقة بالموارد. وهو يتصل بالطريقة التي استجاب بها المانحون للأزمة الإنسانية. فهذه مسألة توليها الأمم المتحدة الأولوية، ولكن هل تعتبرين استجابة المانحين فعالة وكافية؟

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن أسفي، السيدة الرئيسة، لأن قلقك بشأن الوقت لم يعفني من الإجابة ويسرني الإجابة على سؤالك. إن المجتمع الدولي سخي جدا في جميع أنحاء العالم، ولا يجب أن أقول إن سيراليون تعاني أكثر من بلدان أخرى تمر بأزمات. ولكن إذا كان لي أن أقول إنه كان هناك عجز خطير في سيراليون،

فيجب أن أقول إنه كانت هناك أوجه عجز خطيرة في أزمات أخرى كثيرة أيضا. وأرى أنه كان من الممكن أن نفعل الكثير بصورة أسرع لو توفر المزيد من الموارد، ولكنني أقول أيضا إن الأمر يعود كذلك للوكالات الدولية لأن تكون منظمة في وقت مبكر. وإذا نظرنا إلى استجابتنا للأزمات التي وقعت مؤخرا، نجد أن الدرس المستفاد هو أنه لا يمكننا أن نسمح لهذه الأشياء بأن تستمر أعواما قبل القيام بعمل بشأنها. وأرى أن الاستجابة في سيراليون كانت بطيئة بصورة صارخة على جميع المستويات، وهذا أحد الدروس الرئيسية المستفادة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير أدولفو أغيلار سنسر، رئيس لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): سيدتي الرئيسة، إنني ممتن جدا لوجودك في مجلس الأمن، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهنئة بلادي للمملكة المتحدة والثناء عليها للجهد الاستثنائي السخي والمسؤول الذي بذلته في منطقة نهر مانو، وفي سيراليون على وجه الخصوص.

إن هذه الجلسة تمثل فرصة للتأمل في الدروس المستفادة، وإن مجال اهتمام حلقة العمل هذه ذاتها درس تعلمناه بالفعل. وبالنسبة لبلادي، فإن مفتاح عملية السلام في منطقة نهر مانو يكمن في النهج الإقليمي. فكل الجهود الوطنية التي قد نبذلها للنهوض بالسلام لا بد وأن يكون لها بُعد إقليمي. ولا يمكن لبلد يعمل بمفرده في منطقة نهر مانو أن يهيئ الظروف الضرورية لضمان السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

ولذلك، فإن ما نحتاج إليه هو جهد إقليمي دولي. وحالة العنف المتصاعد في ليبريا تدلل على ذلك. فإذا أخفق المجتمع الدولي في إيلاء الاهتمام الملائم للوضع الإنساني والعنف في ليبريا، فإن الجهود التي قد نضطلع بها في بلدان أخرى في المنطقة، لا سيما في سيراليون، قد تأتي بنتائج عكسية.

لقد شرح وزير خارجية غينيا بصورة أفضل منا جميعا، البعد الإقليمي لمشاكل السلم والأمن والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والأمن الاجتماعي في منطقة نهر مانو. ولهذا السبب، يعتقد بلدي أن عملية الرباط عنصر أساسي في تعزيز الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة. ورغم صعوبة الوضع عندما يتعلق الأمر ببناء الثقة بين بلدان منطقة نهر مانو، فإننا ندعو إلى التزام صارم من جانب الحكومات الثلاث في الاضطلاع بالتدابير العملية المتفق عليها في مؤتمر القمة الذي عقد تحت رعاية عاهل المغرب وفي الاجتماعات الفنية اللاحقة المكرسة أساسا للأمن.

وثمة عنصر أساسي آخر بالنسبة لمنطقة نهر مانو يتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات السياسية من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإرساء أساليب للتمثيل النيابي تسمح لمختلف الأطراف السياسية الفاعلة بإيجاد القنوات الصحيحة التي ستعمل من خلالها في الساحة السياسية - لا سيما خلال الانتخابات، لأنه هنا ينبغي أن يجري الصراع على السلطة. وثمة حاجة إلى جهد وطني ودولي كبير لضمان حرية الرأي، وحرية الصحافة، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية وقوة الرأي العام.

ولدينا في سيراليون مزيجا من الإرادة والعناصر. لدينا الأمم المتحدة بالإضافة إلى هذه العناصر: المملكة المتحدة، بوصفها حليفا أساسيا لسيراليون، والأمم المتحدة في السعي من أجل إقرار السلام في المنطقة؛ والبلدان المجاورة التي اضطلع بعضها بإسهامات مهمة لتحقيق ذلك السلام؛

والمجتمع الدولي برمته؛ ولا يقل أهمية ذلك الدور البعيد الأثر للمجتمع السيراليوني، ومنظماته غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ونذكر - بوضوح تام - نساء سيراليون إذ كن عنصرا حاسما في نجاح هذه العملية.

إننا في المكسيك نتفق بشأن عناصر النجاح، التي شرحها وكيل الأمين العام غينو بالفعل. وعناصر النجاح التي ينبغي لنا أن نعيها من الحالة في سيراليون تتمثل في وضوح الأهداف في المقام الأول. وكان الهدف الرئيسي تفكيك هياكل العنف وبناء نظام سياسي دستوري جديد. وفيما يتعلق بهذا الهدف، كانت هناك صعوبة شديدة في تحديد الالتزامات الأساسية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق يتناسب مع الأهداف. كما أن الموارد المستخدمة كانت متسقة مع نطاق تلك الأهداف.

ويمثل تواصل تلك المساعي الآن الدرس التالي الذي ينبغي لنا أن نتعلمه بغية التأكد من أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي قصة نجاح فعلا. ولا بد لمجلس الأمن أن يشرع في سحب تدريجي منظم للبعثة، على أن يضمن في الوقت نفسه أن حكومة سيراليون لديها القدرة على السيطرة بفاعلية على إقليمها وضمان سلامتها المادية ودفاعها الداخلي والخارجي وأمنها الاجتماعي.

ويشكل الطابع التكاملي للجهود المبذولة في مجال المساعدة السياسية والأمنية والإنسانية لسيراليون، وفي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عناصر أساسية في نجاح البعثة. وقد تركز دعم المجتمع الدولي لا على التقدم المحرز في العملية السياسية فحسب، بل وعلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، فضلا عن التركيز على تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وعلى الوضع الإنساني للاجئين والنازحين داخليا. وهنا، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تحديدا توصيات السيد غينو بشأن الجهود المستمرة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والتوصيات المتعلقة بالحاجة إلى مواصلة العمل بجد من أجل مكافحة الاعتداءات الجنسية المتفشية، والاستغلال الجنسي والعنف، والتي كانت، كما رأينا، سمات رئيسية للحرب في سيراليون.

وثمة جانب رئيسي للدروس المستفادة يتمثل في التنسيق وتكامل الجهود بين جميع الوكالات المعنية.

وأود الإشارة إلى أنه، في حالة سيراليون بصورة خاصة، رأينا بوضوح تام أن على مجلس الأمن أن يولي مزيد اهتمام وانتباه في اتصالاته مع موظفي وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. وتمتثل تقارير الأمين العام امتثالا تاما للأغراض المتوخاة منها، لكن آراء وتقييمات وملاحظات العاملين المتصلين بشكل يومي بمشاكل المنطقة يمكن أن تساعد المجلس في فهم أفضل لعملية صنع القرار بشأن القضايا الأساسية التي تواجهنا.

وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض الدروس المستفادة فيما يتعلق بالجزاءات التي تطبقها اللجنة التي أتولى رئاستها في سيراليون. أولا، يجب أن ينظر السكان إلى الجزاءات بوصفها آليات للإسهام في السلم والأمن وليس بوصفها أعمال انتقام أو توبيخ سياسي. ومن الأهمية بمكان أن نحظى بتأييد السكان إذا أريد للجزاءات أن تكون ناجعة. وثمة جهد إضافي مطلوب من الأمم المتحدة وهو أن تشرح للسكان طبيعة الجزاءات المفروضة. وفي حالة ليبريا بصورة خاصة، وفي منطقة نهر مانو تحديدا، ينظر السكان إلى الجزاءات على أنها غير عادلة وأنها ليست الوسيلة التي يمكن أن تحدث تغييرا في سلوك زعمائهم السياسيين والجماعات المتمردة.

ثانيا، وفي حالة سيراليون، لم يكن للحظر على الأسلحة سوى تأثير محدود، لأن الوجود الفعلي لقوات بعثة

الأمم المتحدة في سيراليون ونجاح عملية نزع السلاح قد أديا إلى القضاء على تداول الأسلحة في البلد.

و لم تكن الجزاءات – ولن تصبح – ضمانا بأن الأسلحة لن تعود مرة أخرى إلى سيراليون. وعليه، لا بد من التشديد على الامتثال للجزاءات من جانب الأطراف الثالثة حتى لا تعود الأسلحة مرة أخرى إلى أيدي المقاتلين السابقين أو أولئك الذين قد يودون استخدامها لتكدير النظام. ولذا، نحتاج إلى جهد إضافي من جانب مجتمع الدول لتحديد منشأ الأسلحة المتداولة في منطقة نهر مانو ووضع حد للاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وليس هناك بلد واحد في المنطقة دون الإقليمية لديه القدرة على كبح هذه التدفقات غير المشروعة. إن التزام الدول في الإقليم وخارج الإقليم ضروري لإنفاذ الوقف الطوعي الذي قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللتطبيق الفعال للتدابير الوطنية والإقليمية والدولية المنصوص عليها في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتهدف أنظمة الجزاءات إلى القيام بمهمة مؤقتة تتمثل في تحقيق أهداف السلام حسبما يحددها المجلس. وفي حالة الحظر المفروض على الأسلحة في منطقة نهر مانو، تقتضي الضرورة إنشاء آليات ملائمة تتجاوز الجزاءات لإضفاء الطابع المؤسسي على حظر تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وينبغي أن تتوفر لهذه الآليات سبل ضمان قيامها بعمليات المراقبة، حتى بعد أن تنتهي الجزاءات.

والدرس المستفاد من الحظر على الماس في منطقة نهر مانو هو أن عمليات الحظر في حد ذاتها لا يمكن بالضرورة أن تحقق النتائج المرجوة، وأنها قد حققت نتائج مختلطة. وفي بعض الجوانب ، كانت تلك النتائج إيجابية. وفي جوانب أخرى كانت النتائج محدودة بل وعكسية. ونظرا لطبيعة الماس، الذي يمكن الاتجار فيه بسهولة والتهرب بسهولة من الضوابط، يتعين أن يكون الحظر مجرد نقطة البداية لجهد إقليمي ودولي يهدف إلى إنشاء أنظمة لإصدار الشهادات تنظم صناعة الماس لمصلحة وفائدة التنمية الاقتصادية للشعوب، وتقيها من اشتعال حالات العنف. وإذا لم يوجد نظام إقليمي لإصدار شهادات منشأ الماس سيظل الماس يتدفق من بلد إلى آخر، ويهرب من الضوابط. ولا بد أيضا أن يكون نظام إصدار الشهادات الإقليمي جزءا من الجهود التي تنفذ بموجب عملية كيمبرلي. وفي قطاع تجارة الماس، من الضروري تعزيز هياكل الرقابة الحكومية للقضاء على الفساد.

وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي، مسترشدا بالمعايير والقوانين الوطنية، على زيادة استثمارات رأس المال في إنتاج الألماس باستخدام طرق عصرية، وإيجاد فرص العمالة للسكان المحليين. وينبغي متابعة عملية القضاء التدريجي على الطرق التقليدية لتعدين الألماس – مع مراعاة الظروف في كل بلد، لمصلحة الاستغلال الاقتصادي الرشيد لهذه الموارد.

وينبغي تنقح واستكمال قوائم الأفراد الذين فرضت قيود على سفرهم بموجب نظام الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لحفز العمليات السياسية في بلدان منطقة نهر مانو. وبالنسبة لحالة سيراليون، قد انضم المقاتلون السابقون الذين كانوا ينتمون إلى مجموعات المتمردين، والذي نزعت أسلحتهم، إلى منظمات سياسية، وشاركوا في الانتخابات التي أجريت مؤخرا وقبلوا نتائج الانتخابات وينبغي أن يستفيدوا من العملية. وإن مشاركتهم في الحياة السياسية في سيراليون والتزامهم بعدم حمل السلاح مرة أخرى عاملان ينبغي أن يأخذهما أعضاء مجلس الأمن في الاعتبار بصدد تنفيذ هذه الجزاءات.

وأختتم كلمتي بالقول، حسبما قال السيد غينو، وكيل الأمين العام، بأنه لا يزال يتعين الكثير من العمل في سيراليون. ولكن الجهد الدولي المبذول حتى الآن هو الضمان الذي يفيد بأن سيراليون ستتمكن هي وبقية بلدان منطقة نهر مانو، بمشاركة المجتمع الدولي وبمشاركة نشطة من مجتمعات هذه البلدان الثلاثة، من إقرار السلام والأمن وستحقق التنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكركم كثيرا يا سعادة السفير أغويلار سنسر على أفكاركم المتعلقة بالدروس المستفادة ذات الصلة بقضايا الجزاءات.

أعطي الكلمة الآن لعدد من المتكلمين، وقد خصصت لكل منهم مدة خمس دقائق، وأذكّر المتكلمين بها قبل أن يدلوا ببياناتهم. وأود أن أرحب بحرارة بالغة برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووجوده معنا اليوم ليدلي ببيان مثال جيد على نوع التنسيق الذي نتكلم عنه، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيمونفيتش (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أرحب بإخلاص بعقد حلقة العمل هذه، ومن مجموعة القضايا المدرجة في جدول أعمالها، واتساع نطاق المشاركة فيها وصيغتها التي تفضل التفاعل المتبادل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لملاحظة أن مستوى التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أثناء رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن، وصل إلى معدل لم يسبق له مثيل. لقد ألقى السفير غرينستوك، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، كلمة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقُدمت إليَّ الدعوة لأحضر إلى هنا اليوم في حلقة عمل مجلس الأمن. ودعيت أيضا للمشاركة في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا التابع لمجلس الأمن، والذي سيتصدى لقضية غينيا - بيساو في الأسبوع المقبل.

وفي يوم الاثنين، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريقه الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. وبعد تلقي طلبات البلدان المهتمة، ستنشأ أفرقة استشارية مخصصة إضافية تتناول الحالات في فرادى البلدان أو المناطق. ومن المتوخى أن تعمل الأفرقة المخصصة التابعة لمجلس الأمن والأفرقة المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا على نحو وثيق.

وأخيرا، وخلال هذا الشهر، عقدنا اجتماعا شبه غير رسمي بين الرؤساء الثلاثة وهم: رئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتم التعهد بالتزام أكيد بمواصلة التنسيق والاجتماعات شبه غير الرسمية. وثمة قضية من القضايا التي نود يقينا التعاون بشأنها وهي قضية بناء السلام، وإقامة سلام مستدام وتحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا. وأشكر المملكة المتحدة على دعمها القوي وقيادتها لتأييد هذا التعاون الذي تكلمت عنه.

وحتى لا أتجاوز الفترة المحددة المخصصة لي، سأشير بإيجاز إلى الدروس المكتسبة في سيراليون من وجهة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة. أولا، من الواضح الجلي من مثال سيراليون أن بالإمكان حل أكثر الأوضاع صعوبة إذا توفر قدر كاف من الالتزام وإذا توفرت موارد كافية.

وثانيا، بالرغم من أننا خصصنا مؤخرا زهاء مبلغ ٧٠٠ مليون دولار لحفظ السلام في سيراليون خلال الاثني عشر شهر المقبلة، من الواضح أنه ثبت أن عملية السلام أقل تكلفة بكثير من الصراع. واستمعنا من السيد كوروما وزير الخارجية إلى بعض البيانات عن التكاليف المادية للصراع في

سيراليون. بيد أن الوقاية من الصراعات أقل تكلفة بكثير من حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أؤكد على أن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات يمثل شكلا من أشكال الوقاية ضد تكرار الصراعات.

وبالنظر إلى خبرتنا – التي تأكدت أيضا بكلمات الوزيرين كليهما – إذا أريد للسلام أن يكون مستداما، تدعو الحاجة إلى اتباع نهج شامل. ولقد أكد كل متكلم اليوم على أن اتباع نهج شامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مسألة ضرورية للغاية لوضع نهاية للصراعات وللوقاية من تكرارها. بيد أني أود أن أضيف بأن النهج الشامل ينطوي على عناصر أخرى أيضا. وينبغي أن يكون حفظ السلام مشفوعا منذ البداية بتدابير سياسية وإنسانية وأن يتبعه مباشرة بناء السلام بما في ذلك تعزيز الأمن وإقرار حكم القانون وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ونزع السلاح، الذي ذكر في مرات كثيرة، يصبح مستداما إذا وجدت فرص عمل. وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع تعتمد إلى حد كبير على توفر الوظائف. وفي سيراليون أيضا، ينبغي إعادة تأهيل البنية التحتية، كما ينبغي إدخال تحسينات كثيرة على نظامي الصحة والتعليم. وحسبما ذكر وكيل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوضوح، يتعين تعزيز النظام الشامل للأمن والعدالة بغية بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في سيراليون وفي أماكن أخرى. ويحتاج المدنيون الذين استُهدفوا عن عمد خلال الأعمال العدوانية إلى ضمانات إذا أريد لهم أن يعودوا إلى أوطانهم. وإنشاء محاكم تتألف من عنصر دولي ولجان الحقائق والمصالحة، التي يجري إنشائها حاليا بالفعل في سيراليون، من الأمور المشجعة في هذا الصدد.

وتعلمنا الخبرة أن الاستثمارات في إعادة تأهيل النظام القضائي وفي حكم القانون استثمارات منتجة لأي بلد. فهي في المرحلة الأولى تيسر عودة اللاجئين والمشردين كما تيسر المصالحة أيضا، لكنها تساعد أيضا على جذب المزيد من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. إلا أن من المهم جدا كذلك في المرحلة الثانية، توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يحين الوقت.

وحتى نبقى في إطار الوقت المحدد، سأختتم بالقول بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لديه إمكانية كبيرة بسبب وظيفته التنسيقية، التي تشمل منظومة الأمم المتحدة كلها. ويمكننا أن نجمِّع كل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للعمل. ويوفر تعزيز تعاوننا مؤخرا مع مؤسسات بريتون وودز وأيضا قدرتنا على إشراك البلدان المانحة وسائر العناصر الفاعلة المهتمة مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إمكانية عظيمة للمجلس لتعبئة العناصر الفاعلة الرئيسية. وتلك الإمكانية بحاجة إلى استخدامها أفضل استخدام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد سيمونوفيش على تعليقاته، التي في اعتقادي، تتماشى تماما مع المسائل التي أثرناها بالفعل صباح اليوم.

السيد ويليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي بأن أبدأ بشكركم وشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على تنظيم حلقة عمل المجلس هذه اليوم. ويدل على أهمية مناقشاتنا حضور الأمين العام معنا هنا صباح اليوم. ويشرفنا أن يكون معنا هنا أيضا وزير خارجية سيراليون السيد كوروما، ومن دواعي سروري أيضا أن يكون معنا زميلنا السابق وصديقنا الكريم، وزير خارجية غينيا فرانسوا فول، الذي عاد إلى نيويورك صباح اليوم لينضم إلينا حول هذه الطاولة مرة أخرى.

ويتطلع وفد الولايات المتحدة إلى إجراء مناقشة مفيدة بشأن الدروس التي ينبغي تعلمها من سيراليون والطريق المؤدي إلى الأمام في اتحاد نهر مانو. إن الحروب والقلاقل المدنية في منطقة اتحاد نهر مانو أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح والمعاناة البشرية والفرص المفقودة. لقد كانت هناك انتهاكات للنساء والأطفال تفتقد الضمير. كان هناك تقطيع للأوصال وأعمال قتل وإرهاب، وأيضا انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان الأساسية. ومن المآسي، أن المدنيين كانوا في الواقع الأهداف المتعمدة للكثير جدا من أعمال العنف والانتهاكات المروعة.

والملاحظات التي أبداها المتكلمون الافتتاحيون وضعتنا عند بداية طيبة. وأنا أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو، ونائب منسق الإغاثة في حالة الطوارئ السيدة مكاسكي على ما قدماه من معلومات هذا الصباح.

اسمحوا لي أن أبدأ بالسؤال عما إذا كانت هناك في الحقيقة، دروس هامة لا بد من تعلمها من سيراليون وعن كيفية قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحل الصراعات الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا. وبينما نبدأ مناقشتنا، نحن بحاجة إلى أن نضع في الاعتبار كون كل حالة من حالات الصراع المدرجة في جدول أعمال المجلس لها أسبابها الخاصة بها، وشخصيتها الفريدة من نوعها ومتغيراتها الجغرافية – السياسية. والحل الناجح لأي صراع أمر يتعلق بانتظام تلك المتغيرات بطريقة تمكن مجلس الأمن إذا ما ركز اهتمامه وتوحد وكان واقعيا بشأن قدراته، وكذلك الأمم المتحدة من مساعدة الأطراف نفسها على أن ترى عاملا حاسما في التاريخ وتفتح الباب نحو سلام دائم.

لكن اسمحوا لي بأن أكون واضحا: نادرا ما تتاح للأمم المتحدة والمجلس القدرة على ضمان أية عملية سلام ناجحة. ونادرا ما كان بوسع الأمم المتحدة أن تضع حلا ناجحا بنفسها. وفي معظم الحالات يجب أن تخلق الأطراف نفسها حقائق على أرض الواقع تتيح للأمم المتحدة الإسهام في سلام دائم.

وإننا لا نعزز الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولا نساعد على تحقيق السلام لأي صراع بالإفراط في الوعود، وإثارة توقعات غير واقعية أو بالمبالغة في مد نطاق قدرة الأمم المتحدة على العمل على أرض الواقع. وما يمكن لمجلس الأمن والأمم المتحدة أن يقوما به هو الاستعداد اللازم، حتى يمكننا، عندما تفشل العوامل الخارجية، أن ندعم جهود الأطراف نفسها على صنع السلام. والأمم المتحدة ومجلس الأمن يمكنهما أيضا أن يساعدا على خلق بيئة تتيح للسلام أن يضرب بجذوره إذا ما أرادت الأطراف ذلك.

وتتراوح العوامل الحاسمة وراء نجاحنا الحالي في سيراليون بين التزام المملكة المتحدة بتوفير التدريب العسكري لجيش سيراليون، والضعف العسكري للجبهة المتحدة الثورية في أعقاب حساباتها الخاطئة في غزو أراضي غينيا.

ومن العناصر الأخرى كانت الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الرئيس تايلور وأيضا، وهذا هو المهم والأكثر حسما، الشجاعة والتفاني اللذان أبداهما شعب سيراليون لإنهاء العنف ولاستعادة الديمقراطية.

كل هذه العوامل الخارجية تجمعت بطريقة هيأت فرصة لسلام مستقر وللأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للقيام بدور هام وداعم.

وإذ ننظر إلى تجربتنا في سيراليون، يمكننا أن نستعرض ما هي تلك العوامل الخارجية للإرشاد والتفهم التاريخي، لكننا نرتكب خطأ إذا أخذنا بسهولة بوجهة النظر القائلة بأن الأحداث في سيراليون توفر دروسا عالمية للأمم المتحدة يمكن فرضها بشكل تلقائي على حالات أخرى.

ويجب إلى حد كبير أيضا أن يصمم كل حل خصيصا ويواءم مع الحالات الفريدة من نوعها لكل صراع.

ومع ذلك، من المهم أن نتعلم من التجربة، ولذلك دعوني أشكر المملكة المتحدة مرة أخرى على قيادتها في رئاسة هذا الاجتماع. ويرى وفد بلدي أننا يمكن أن نتعلم من تجربتنا في سيراليون دروسا بشأن كيفية إدارة وتنظيم مجلس الأمن والأمم المتحدة لجهودنا على أفضل وجه، سواء كانت تلك الجهود متعلقة بحفظ السلام أو كانت دبلوماسية أو إنسانية لدعم عمليات السلام في حالات الصراع التي توجد فيها التزامات قائمة من جانب الأطراف بحل الصراع. وهذه الدروس قيِّمة ومفيدة لكي يتجه عملنا إلى الأمام.

ويستخلص وفد بلدي دروسا إدارية عديدة من خبرة الأمم المتحدة في سيراليون: أولا، الحاجة إلى الاتساق الدقيق لموارد وولاية بعثات حفظ السلام مع المخاطر التي تنطوي عليها العمليات؛ وثانيا، أهمية المشاورات المتكررة مع البلدان المشاركة بقوات بشأن قواعد الاشتباك لأي عملية لحفظ السلام؛ وثالثا، ضرورة إيجاد آلية لتنسيق ومتابعة فريق المانحين والحاجة إلى توفر عنصر إعادة الإدماج لأي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين كجزء من أي عملية سلام؛ ورابعا، توفر متطلبات التنسيق الأفضل للمساعدة الإنسانية بين عمليات حفظ السلام ووكالات المعونة الدولية والجماعات الإنسانية؛ وأخيرا، إن وجود ممثل خاص قوي للأمين العام أمر حاسم لنجاح أي عملية سلمية لضمان التنسيق الجيد بين عناصر حفظ السلام والعناصر الإنسانية وعند الضرورة، العناصر القضائية لأية بعثة.

أخيرا، سأدلي بتعليق موجز بشأن هذه الدروس. فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام، من الدروس الرئيسية إننا يجب أن نمنح البعثات قواعد الاشتباك المناسبة، ما يتناسب من حجم القوة والولاية مع الحالة على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني سأكون صارمة تماما بشأن حد الدقائق الخمس.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، تود الكاميرون أن تنضم إلى المتكلمين السابقين في الثناء على مبادرة حكومتكم التي تقدمت بها في الوقت المناسب لعقد حلقة العمل الهامة المفيدة هذه. إن حوض نهر مانو، للأسف، واحد من أكثر المناطق دون الإقليمية في عدم الاستقرار في قارتنا. ونحن، باعتبارنا أفريقيين، نرحب في الكاميرون ونقدر تقديرا عميقا الدعم والتضامن اللذين يقدمان إلى حكومات وشعوب بلدان اتحاد نهر مانو من أجل تحقيق وتعزيز السلم والاستقرار المستدامين في المنطقة.

لقد تحقق تقدم كثير، بتكلفة غالية، على جبهة سيراليون، لكن العمل بعيد عن أن يكون مكتملا حيث تؤكد ذلك التطورات التعيسة التي تقع في بلد مجاور لنا، على الجبهة الليبرية. ودول اتحاد نهر مانو الثلاث ترتبط بأكثر من الرابطة الجغرافية. إنها تتشاطر علاقات عميقة من التاريخ والثقافة والعلاقات الاقتصادية – الاجتماعية المتداخلة التي تجعل من الصعب إن لم يمكن من المستحيل، معاملة التطورات في بلد واحد باعتبارها منعزلة وقاصرة على ذلك البلد وحده.

ولهذا نؤيد كل التأييد النهج الذي تتبعه حلقة العمل الحالية لمواجهة التحديات التي تواجه بلدان اتحاد نهر مانو من وجهة النظر دون الإقليمية. وهذا هو الطريق الصحيح الذي ينبغي أن نتبعه.

ولهذا السبب ترى الكاميرون أنه ينبغي لنا والمجتمع الدولي يعرب بحق عن سروره لما سجل من نجاحات في سيراليون أن نقاوم إغراء الرضا عن الذات. إذ لا يقتصر الأمر على أن الحالة العامة داخل ذلك القطر ما برحت

هشة ومتفجرة، بل إن الاضطراب متزايد في الجزء المجاور من هذه المنطقة دون الإقليمية نتيجة لتدهور الأزمة في ليبريا. ونرى أن استمرار سياسة الاحتواء حيال ليبريا يواجه خطر إطالة أمد معاناة السكان المدنيين. فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق توازنا معقولا بين الضغط على الحكومة الليبرية كي تمتثل لمطالب مجلس الأمن بموجب الجزاءات وبين جعل ليبريا عاملا مساهما في إقرار السلام والاستقرار بمنطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية برمتها؟ وبالنظر إلى الارتباط بين الحالتين في سيراليون وليبريا، فلن تستمر جهود توطيد السلام في سيراليون ما لم تبذل جهود مماثلة لتحقيق الاستقرار في ليبريا. وتلك مسألة يلزمنا أن نتصدى لها بأمانة.

وبينما نفكر بشكل جماعي في الطريق للمضي قُدما إلى الأمام في بلدان اتحاد نهر مانو، تود الكاميرون أن تطرح الأسئلة التالية. ما هو مصير الجنود الليبريين وأعضاء الجماعات المسلحة الأخرى الذين فروا من القتال في ليبريا وعبروا الحدود إلى سيراليون؟ وهل ثمة خطر ماثل في أن نراهم يعيدون التجمع في قوة طلائعية متحالفة مع العناصر الناقمة في سيراليون على زعزعة الاستقرار فيها؟ وما احتمالات عقد مؤتمر لرؤساء الدول في بلدان اتحاد نهر مانو لمتابعة مؤتمر قمة الرباط؟ وكيف يمكننا التنسيق على أفضل وجه بين عملية حوار الرباط وجهود السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟ وما الإجراء الذي تم اتخاذه حتى الآن من جانب لجنة الثلاثة المعنية بليبريا التابعة للجماعة في تنفيذ خطة ياموسوكرو للسلام بشأن ليبريا؟ وكيف تعتزم الجماعة إشراك جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحكومة الليبرية في السعي للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر؟ وفي حالة ما إذا فشلت الجماعة في نشر قوة لحفظ السلام في ليبريا، فماذا يكون الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد؟ وبما أن كلا من الاتحاد الأفريقي والجماعة قد حظرا إجراء تغييرات غير دستورية على الحكومة، فهل ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ رسميا موقفا مشابها فيما يتعلق بالجمود الراهن في ليبريا على وجه التحديد؟ وهل ينبغي لمجلس الأمن أن يحتذي بالنموذج الذي وضعه الأمين العام بإدانة أي محاولة من قِبل أية جماعة مسلحة في ليبريا للاستيلاء على السلطة بالقوة؟ وما الدور الذي ينبغي للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، بما فيها أعضاء مجلس الأمن والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، أن تكون على استعداد لأدائه بغية تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والاستقرار في ليبريا؟ وهل يمكن لها أن تضع تصورا لتشكيل منتدى لصياغة نهج متسق إزاء التحديات التي تواجه منطقة اتحاد نهر مانو دون الإقليمية، وبصفة خاصة ليبريا؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على تحديده تلك الأسئلة، التي أظن أننا سنعود إليها عصر اليوم.

المتكلم التالي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث نقاط تتعلق بحالات ما بعد انتهاء الصراعات، وهي تبرز بصفة خاصة فيما يتعلق بسيراليون واتحاد نهر مانو. أولا، لكي نضمن استقرار غرب أفريقيا، ينبغي بذل قصارى الجهود لتشجيع بناء الثقة فيما بين البلدان المعنية. ويلاحظ وفدي الجهود الجاري بذلها من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمغرب وغيرها من البلدان تحقيقا لتلك الغاية ويعرب عن ترحيبه بتلك الجهود.

ثانيا، الانتقال السلس من حالة ما بعد انتهاء الصراع إلى التنمية هو أيضا أمر جوهري للاستقرار الإقليمي، وسيتطلب دعم المجتمع الدولي. ومن ثم فقد قررت اليابان أن تمد يد المساعدة عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري بمبلغ قدره ٣ ملايين دولار إلى مشروع إعادة إدماج المحاربين السابقين في سيراليون الذي ستضطلع بتنفيذه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تستخدم هذه المساعدة بغرض القيام بأنشطة بناء القدرات وإيجاد فرص العمل في ذلك البلد.

ثالثا، أود أن أؤكد أهمية إقامة نظام للقضاء في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، ومن ثم أعرب عن تأييد حكومتي القوي للأنشطة التي تقوم بها المحكمة الخاصة في سيراليون. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد أسهمت اليابان بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. ونعرب عن ترحيبنا بالتقدم الذي تم إحرازه مؤخرا صوب إنشاء هذه المحكمة.

وأود في هذه المناسبة أن أشير إلى استراتيجية اليابان الجديدة حيال أفريقيا، التي أعلنها مؤخرا رئيس الوزراء كويزومي. فبموجب هذه الاستراتيجية المعنونة ”التضامن بين اليابان وأفريقيا: إجراءات عملية“، ستقدم اليابان للبلدان المنخفضة الدخل ما يتجاوز بليونين من الدولارات على مدى السنوات الخمس القادمة على هيئة مساعدات للتعليم. يضاف إلى ذلك أن اليابان تقوم بالتضافر مع البرنامج الإنمائي بتعزيز تطوير ونشر الأرز الجديد لأفريقيا، وهو نتاج تهجين بين سلالات الأرز الأفريقية والآسيوية. ومن المتوقع أن يعين هذا الأرز السحري في حل مشكلة حالات العجز في الأغذية، ولا سيما في غرب أفريقيا. وتستند هذه الجهود إلى مفهوم التنمية التي تتخذ الإنسان محورا لها، وهي التي تشدد عليها اليابان فيما تقدمه من المساعدات. وختاما، ستوفر اليابان في إطار هذه الاستراتيجية الدعم لتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها من أجل منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ولدينا ثقة في أن جهودنا المبذولة في ظل هذه الاستراتيجية الجديدة سوف تسهم إسهاما حقيقيا في استقرار المنطقة وتنميتها.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم شكرا جزيلا يا سيدتي الرئيسة على عقدكم هذا الاجتماع. وسوف أستجيب لندائك بأن أنتهج نهجا أكثر تفاعلية وذلك باستخدام طريقة التفكير الاستقرائية لطرح بعض أفكار محددة. ولن أتكلم على وجه التحديد عن منطقة نهر مانو، بل سأحاول بدلا من ذلك أن استخلص الدروس بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في تلك المنطقة.

أولا، هناك عدد من الدروس المحددة في المجال السياسي. وليس من الممكن تسوية حالة من الحالات دون الأخذ بنهج إقليمي حين يكون من الواضح أن للصراع هذا البعد. فلا يمكن للبعد الإقليمي فقط أن يخفف من حدة الصراع أو أن يحله، بل إنه يمكن ايضا في بعض الأحيان أن يكون عاملا إضافيا في إلحاق الضرر، إما بسبب الاتجار في الأسلحة أو تحركات اللاجئين أو الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة عبر الحدود. ويتمثل درس ثان في المجال السياسي في أهمية وجود دولة قائدة في مجلس الأمن عند اشتراك هذه الهيئة. ولا بد من أن يتمتع هذا البلد القائد بالنفوذ السياسي في المنطقة. إذ أن هذا يساعد على تعبئة الموارد المالية وإذكاء الوعي في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالحالة المعينة. ويتعلق الدرس الثالث في المجال السياسي بإمكانيات المنظمات دون الإقليمية. ذلك أن هذه المنظمات تتيح بعض الفرص، ولكنها تعاني من أوجه قصور شديدة.

والمشكلة بالنسبة لمجلس الأمن هي ماذا نفعل عندما تكون هناك خلافات سياسية بين وجهة نظر المنطقة دون الإقليمية ووجهة النظر السائدة في مجلس الأمن. وهذا واقع

في حالــة ليبريــا وفي حــالات أخــرى في أفريقيـــا علينـــا أن نواجهه.

والـدرس السياســي الرابــع يتصــل بالعلاقــات مــع الجماعـات المسـلحة والـدرس هـو الحاجـة إلى فـهم جـدول الأعمال السياسي للأطراف من غير الدول وإلى فتح الآفاق السياسية الواجبة لها. ولكـن عندمـا نفعـل ذلـك، يجـب أن نتحلى بـالحرص فيجـب ألا نكـون سـاذجين، بـل أن نتخـذ مواقفا حاسمة إزاء هذه الأطراف. يجب أن نفرض الجزاءات عند الاقتضاء. ويجب ألا نقدم تنازلات ويجب ألا نصفح عن الجرائم البشعة.

ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة دروس ملموسة في المجـال الإنســاني. ويتعلـق الـدرس الأول بـالإدارة المعقــدة للمشردين داخليا واللاجئين باعتبارهما ظاهرتين مزدوجتين. والدرس المستفاد هنا هو أن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمكنه، بل ويجب عليـه أن يضطلـع بـدور عملي في مجال الوفاء باحتياجات المشـردين داخليا، حتى وإن لم تكـن هنـاك ولايـة محـددة لـه بـالاضطلاع بذلـك العمـل. ونعتقد أنه ثبت أن هذه نقطة جوهرية في هذا الصـدد لأن هـذه الوكالـة تحظـى بنواحـي قـوة تفتقـر إليــها الوكــالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

والدرس الثاني الذي لا يزال يتعين علينا استيعابه هو ماذا نفعل عندما تكون الجزاءات المفروضة على بلد ما لها مـا يبررهـا سياسـيا إلا أنهـا تقلـل المـوارد المتاحـة للأنشــطة الإنسانية. وبعبـارة أخـرى، يكـون التحـدي الـذي يواجهـه مجلس الأمن هو أن يضمن عدم خضوع المساعدة الإنسانية للاستراتيجية السياسـية أو لفـرض الجـزاءات ولا أن تتكيـف وفقا لهما.

وأخـيرا، فيمـا يتعلـق بـدور المـرأة والطفــل، الــذي أشـارت إليـه السـيدة مكاسـكي، أعتقـد أننـا قـد تعلمنـا أن النساء والأطفال ليسوا مجرد ضحايا الصراع. بل قد يكونوا أطرافا أساسية أيضا في بنـاء السـلام، وبخاصـة علـى صعيـد المجتمع الأساسي.

وأود أن أختتـم بيـاني بـدرس إضـافي عـن مشــاركة المجتمع الدولي. فقد تعلمنا أن المساعدة الإنســانية في المجـال الإنساني وفي عملية التعمير مسألة متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وهـذا شـيء يجب أن نـأخذه في الحسـبان دائمـا لـدى اتخـاذ مجلـس الأمــن للقــرارات. والنــداء الــذي وجهتــه الســيدة مكاسـكي، والنـداء الـذي وُجـه فيمـا يتعلـق بالمحكمـة نـداء يتكـرر ظـهوره، لا بالنسبة لنـهر مـانو فحسـب، بـل بالنسـبة لمجالات أخرى أيضا.

الرئيســة (تكلمـــت بالانكليزيــة): أرى أن هنـــاك مواضيع رئيسية يثيرها جميع متكلمينا.

المتكلـم التـالي السيد سيلفين نغونـغ، نـائب المراقـب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. وأدعـوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد نغونـغ (تكلـم بالفرنسـية): أود في البدايـة أن أشكرك مرة أخرى، السيدة الرئيسة، على دعوتك الكريمة للاتحاد الأفريقي لكـي يشـارك في حلقـة العمـل هـذه المكرسـة للمنطقـة دون الإقليميـة لنـهر مـانو. وكمـا طلبـت، فسـيركز بياني بصفة أساسية على تجربة سيراليون، الـتي نـرى أنهـا مثـال يحتذى به في إطار الجهود التي يجب أن تبـذل لمسـاعدة بلـدان المنطقة.

إن منطقــة غــرب أفريقيــا، وبخاصـــة المنطقـــة دون الإقليمية لنهر مانو. ظلت طيلة عقد مسرحا لصراع دموي مع وجود حرب في ليبريا وسيراليون. وحالة الحرب في ليبريـا وسـيراليون طيلـة السـنوات الـ ١٢ الأخـيرة كـانت دائمـا مـن دواعـي القلـق الخطـير لمنظمـة الوحـدة الأفريقيـة، الـتي أرسـلت

مبعوثها الخاص إلى المنطقة للتشاور مع السلطات في بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية.

وقد قال الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية – وهو الآن الرئيس بالنيابة للجنة الاتحاد الأفريقي – ما يلي عندما تكلم عن الحالة في سيراليون في الدورة العادية السادسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في تاريخ سابق من هذا الشهر في دربان، بجنوب أفريقيا.

”يسرني أن أنقل إليكم أنه منذ الدورة التي عقدت مؤخرا للمجلس في أديس أبابا في آذار/مارس الماضي، حدثت تطورات جديدة في محاولات لتعزيز السلام الدائم في سيراليون“.

إن استكمال نزع سلاح المقاتلين السابقين في سيراليون قد يسر نشر عناصر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد أسهم ذلك بدرجة كبيرة في تحسين حالة الأمن بصفة عامة، وبخاصة على طول الحدود بين سيراليون وغينيا. وكما نعلم، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢) في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمدة ستة أشهر أخرى.

وأجريت ترتيبات خلال تلك الفترة لإجراء أول انتخابات رئاسية وتشريعية في سيراليون منذ نهاية الحرب الأهلية، التي استمرت حوالي ١٢ سنة. وقد تعاونت منظمة الوحدة الأفريقية تعاونا وثيقا مع المنظمات الدولية، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فأرسلت مراقبين لرصد الانتخابات وكفالة حريتها ونزاهتها. وأجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وقالت مختلف الجماعات المراقبة بعد ذلك إن الانتخابات أجريت في جو هادئ ودون وقوع أية حوادث. وانتخب الرئيس السابق أحمد تيجان كاباح بأغلبية كبيرة بلغت ٧٠,٦ في المائة من الأصوات لفترة جديدة مدتها خمسُ سنوات.

ويجب أن نشير هنا إلى أنه، وفقا للممارسات في البلدان الأخرى التي حدثت فيها حالات الإفلات من العقاب والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، جرى تشكيل محكمة خاصة اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة للتحقق والمصالحة في سيراليون. وتبدأ لجنة التحقق والمصالحة جلسات استماع علنية في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وفي نفس الوقت، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة المدعي العام للمحكمة الخاصة وسيعين قضاتها. وستحاكم المحكمة الخاصة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت في سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

والحالة الإنسانية في سيراليون مأساوية. فالبلد يخرج من حرب طويلة ويواجه تحديات عديدة، تشمل إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب. والتحدي الرئيسي الآخر الذي تواجهه سيراليون هو إعادة تأهيل عدد كبير من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن الصحيح أن المجتمع الدولي قد قدم مساعدات مالية إلى سيراليون من أجل عملية التسريح. ولكن من الصحيح أيضا أن حالة اللاجئين والمشردين ومن أعيد توطينهم لا تزال حالة خطيرة في ذلك البلد. ويناشد الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم المستمر من أجل إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع والمزيد من المساعدات لإعادة تأهيل من أعيد توطينهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى سيراليون في مجال تدريب الجيش والشرطة، الأمر الذي سيكفل استتباب الأمن في البلد مستقبلا. وغني عن البيان أن تحقيق الاستقرار في

سيراليون سيتوقف على الحالة السائدة في البلدان المجاورة، بما في ذلك ليبريا، التي لا تزال ضحية للحرب.

إن الاتحاد الأفريقي، من جانبه، يرحب بتجربة سيراليون التي تبعتها عملية ديمقراطية. وإن الاتحاد الأفريقي سيواصل التعاون مع حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغير ذلك من المنظمات والكيانات من أجل تعزيز السلام والأمن في سيراليون وبالتالي في جميع أرجاء المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الأفريقي على ملاحظاته، وبصورة خاصة على تحديده الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على وجوده في مستهل مناقشتنا هذا الصباح، والسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام، والسيدة ماكاساكي نائبة منسق الإغاثة الطارئة على إحاطاتهما الإعلامية الكاملة والمفيدة. ويسرني أيضا أن أرى حول الطاولة وزيرين من سيراليون وغينيا. وأرحب ترحيبا خاصا بالسيد فرانسيس فال بصفته الجديدة وزيرا لخارجية غينيا.

وأعتقد أن خيار شكل هذه المناقشة من جانب الرئاسة البريطانية يدل على النهج الذي أصبح لازما أكثر فأكثر. وترحب بلغاريا أيضا باتباع هذا النهج في مختلف الصراعات، ولا سيما الصراعات القائمة في أفريقيا بل في مناطق أخرى أيضا، أي النهج الإقليمي. إننا لا نناقش اليوم أزمات مختلفة في سيراليون وليبريا ولكننا أيضا نناقش الحالة في منطقة نهر مانو بشكل عام. وإن النهج الذي يجري اتباعه حاليا نهج سليم للغاية ونشيد به. وعليَّ أن أقول إن الأحوال في هذه البلدان متشابكة بصورة وثيقة. والمسألة مسألة وسائل اتصال بشكل خاص. والمجلس محق في بحثها في نفس الوقت.

وقبل أن أُبدي ملاحظات مقتضبة أود أن أقول إن بلغاريا تؤيد تماما البيان الذي ستدلي به الدانمرك عصر هذا اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وكما تعرفون فإن بلغاريا بلد منتسب للاتحاد الأوروبي.

ومن أهم دروس النجاح لدى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي بدون شك أنه أمكن تحقيقها بفضل العمل المصمم لبلد تربطه صلات تاريخية بالمنطقة. وإنني أتكلم عن بلدكم، يا سيادة الرئيسة، المملكة المتحدة. وبلغاريا تشيد بالدور الذي قامت به المملكة المتحدة في إنهاء مأساة سيراليون التي ما كان لها أن تنتهي لولا تصميم واستثمار المملكة المتحدة في هذه الأزمة.

وبطبيعة الحال، فإن أعضاء الأمم المتحدة الآخرين وأعضاء مجلس الأمن بشكل خاص قد مكنوا من توفير نهج متناسق رائع نحو تناول أزمة معقدة للغاية من حيث الظروف الإنسانية. إن ذلك التناسق والوحدة في النهج قد تجسدت في الولاية الممنوحة للبعثة بعد أن تم تحديد أوجه القصور وأوجه الضعف في وجود الأمم المتحدة في سيراليون. لقد تكلم جان - ماري غينو بهذه البلاغة. وأتفق تماما مع تقييمه. وثمة شيء أكيد ألا وهو أنه بينما لا يسعنا أن نُرسي مبدأ قاسيا مستمدا من البعثة الموحدة للأمم المتحدة لكي يتبع في سائر الصراعات في العالم، فإنه من المهم لنا أن نفهم أنه في أحوال كثيرة النهج الموحد هو وسيلة لضمان مزيد من الفعالية، ولا سيما على المستوى الإنساني. ويسرني أن أسمع هذا الانطباع تؤكده السيدة ماكاي. هذه حالة سيراليون وتلك هي حالة أفغانستان. وتلك الحالة في أمكنة أخرى أيضا. أما فيما يتعلق بخوف العاملين في الشؤون الإنسانية من تحديد قدرتهم على المناورة والاستقلال من قبل السياسيين

والعسكريين، فإني أعتقد أن هذا الخوف سيتلاشى بفضل قدرتهم على ترك أثر حقيقي على عملية صنع القرار السياسي والعسكري. وأعتقد أن هذا شيء بالغ الأهمية.

لقد قيل الكثير بالفعل عن الحاجة إلى ولاية واضحة وعن أن الاستثمار الذي جاء نتيجة تفكير ملي يتناسب مع مخاطر البعثة.

أما فيما يتعلق بالصراعات الأخرى الناشبة في أفريقيا، علينا أن نأخذ في الحسبان بُعدا آخر ألا وهو حجم سيراليون وليبريا، وهما بلدان صغيران نسبيا، مما يجعل من الممكن اتباع نفس النهج في هذه الحالات. غير أن الموارد المطلوبة في حالات أخرى أكبر من ذلك بكثير. وإنني أفكر بشكل خاص في منطقة البحيرات الكبرى حيث أعتقد أن المناقشة ينبغي أن تستفيد من هذا النهج في التفكير لأننا لا نعتقد أن الاستقرار سيعود قريبا إلى تلك المنطقة من أفريقيا.

إن دور الجزاءات الذي لن نناقشه أبدا باستفاضة. لقد تكلم عن ذلك السفير أغيلار سنسر وإنني أؤيد ما قاله.

وهذا حقيقي، لأنه بالرغم من أن الأموال هي التي تذكي نيران الحرب في حالات أخرى، نرى في هذه الحالة أن الماس هو الذي يذكي نيران الحرب. وعندما نتكلم عن الماس فإننا نتكلم عن مصالح تتجاوز إلى حد كبير هذه المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا المنعطف، أختتم بياني بالقول إن الدروس المستفادة في سيراليون قد لا تنطبق على حالات أخرى بصورة عامة، ولكنها ذات صلة بعدد كبير من الأزمات، ولا سيما في أفريقيا، بصفة خاصة، حيث نجد أن الموارد الطبيعية هي سبب من الأسباب التي يُعزى إليها شقاء الشعب المنكوب بهذه الحالة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم باللغة العربية): السيدة الرئيسة، نشكرك ونرحب بك في مقعد الرئاسة. ونشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة. واسمحي لي أن أُرحب بمعالي السيد مومودو كوروما وزير خارجية سيراليون وبمعالي الصديق والأخ فراسوا فال وزير خارجية غينيا.

في واقع الأمر لم يترك لنا وزيرا خارجية سيراليون وغينيا والسيد الأمين العام والسيد غيوهينو والسيدة ماكاسكي والسادة السفراء الذين تحدثوا من قبلي من دروس مستفادة في سيراليون لم يتم التطرق إليها. ولكني أود أن أُبدي النقاط التالية.

لقد شكلت الانتخابات التي جرت بتاريخ ١٤ أيار/مايو معلما بارزا على طريق إحلال السلام في سيراليون، ويستحق شعب سيراليون والحكومة المنتخبة بقيادة رئيسها الدكتور كباح التهنئة على نجاح الانتخابات؛ كما تستحق الأمم المتحدة، ولا سيما بعثتها في سيراليون (يونامسيل) الثناء والاعتراف بمساهمتها الأساسية والهامة في هذا المجال، ونعتقد أن هذا الدور الهام للأمم المتحدة هو أحد الدروس النموذجية المستخلصة التي يتعين التفكير في البناء عليها في أماكن أخرى تشهد نزاعات مشابهة في أفريقيا.

إن إتمام عملية نزع أسلحة حوالي ٥٠ ألف مقاتل وتسريحهم من خلال بعثة الأمم المتحدة، وإحلال السلام والأمن في سيراليون قصة نجاح أثبتت أن تصميم المجتمع الدولي على فرض السلام والأمن يمكن تحقيقهما من خلال توافر الإرادة السياسية المطلوبة من خلال قرارات واضحة لمجلس الأمن وتفويض واضح المعالم لقوة الأمم المتحدة وتزويدها بالأموال اللازمة. وهذا الأمر يتوجب الحفاظ عليه والبناء عليه، ولكن استكماله يقتضي إتمام عملية إعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين ومواجهة مشكلة نقص

التمويل، لأن الفشل في تحقيق ذلك يمكن أن يمثل تهديدا جديا للاستقرار الذي تحقق حتى الآن وهذا أيضا درس هام من الدروس المستفادة.

إن انتهاء الانتخابات واستكمال نزع سلاح المقاتلين السابقين والتقدم المحرز في عودة الكثير من النازحين واللاجئين وإعادة إدماجهم، يعني انتهاء المرحلة الحالية من عملية السلام والبدء بمرحلة جديدة تهتم فيها الحكومة المنتخبة بتوطيد أسس الاستقرار والسلام المتحققين، من خلال الانتقال إلى مرحلة الانتعاش الوطني. ولا يزال البلد بحاجة إلى المزيد من الدعم والمساعدة الدوليين في هذا الصدد. وهذا كله يقودنا إلى التعليق بشكل مختصر على مسألة الأبعاد الإقليمية للأزمات في منطقة نهر مانو والتي تمثل قضايا اللاجئين أحد أهم جوانبها. ونحن نتطلع فيه إلى مناقشاتنا بهذا الصدد بعد ظهر اليوم. ولعل موجات اللاجئين الهاربين من القتال الذي يندلع في ليبريا من حين إلى آخر هو خير مثال على ذلك، كما ذكر معالي وزير خارجية غينيا في معرض إجابته على السيدة الرئيسة.

إن إيجاد حلول إقليمية للمشكلات التي تعانيها المنطقة وعكس الاتجاه المدمر للقتال في ليبريا بشكل خاص، هو مفتاح الحفاظ على النجاح المتحقق في سيراليون. وهو مفتاح لحل العديد من الأزمات المستعصية والصعبة، مثل تلك المرتبطة باللاجئين.

ونعتقد أخيرا أن هذه التجربة الناجحة يمكن تطبيقها، حين توفر الإرادة السياسية لدينا، على حالات مماثلة في مناطق أخرى من أفريقيا مثل الصومال بشكل خاص.

وفي الختام، أود أن أُثير السؤال التالي: حين كانت الأزمة في سيراليون حادة، أرسلت الأمم المتحدة بعثة من أكبر بعثاتها وكان نجاحها من أكبر الدروس المستفادة كما ذكر الجميع وكما ذكرت في مطلع هذا البيان والسؤال هو: ماذا ينتظر مجلسنا من الوضع والأزمة في ليبريا؟ هل ننتظر حتى تصبح الأزمة أكثر حدة ولا نعالجها كما عولجت الأزمة في سيراليون؛ هذا سؤال يطل على الدروس المستفادة.

وأعتقد أن نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون درس جيد لنا للاستفادة منه في ليبريا، وإلا فإننا نعتقد أن حدة الأزمة يمكن أن تنتشر إلى سيراليون مجددا، ولا نبعث على السلم والأمن في حوض نهر مانو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر كل الذين أدلوا ببيانات في هذا الصباح، وأشكرهم بصفة خاصة على انضباطهم فيما يتعلق بالوقت. أود الآن أن أعود إلى وزيري الخارجية السيد كوروما والسيد فال، وأسأل هل لديهما تعليقات موجزة يرغبان في طرحها للرد على الملاحظات التي استمعنا إليها صباح اليوم. أُعطي الكلمة الآن للسيد كوروما، وزير خارجية سيراليون.

السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول هنا إن دروسا هامة اكتسبت خلال المهمة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويمكن تطبيق تلك الدروس في إطار هذه المنطقة دون الإقليمية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن وظيفة هذه البعثة، باعتبارها درسا، لم تكتمل بعد في سيراليون. وهناك بعض القضايا التي ينبغي القيام بالمزيد من العمل لمعالجتها. لقد تم التصدي لها بصورة جيدة، ولكن ينبغي التصدي لها بصورة ملائمة حتى نضمن عدم الانجراف داخليا مرة أخرى. وتشمل قضايا إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وقضايا الحصول على ولاية أكثر شمولا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل عملية الإنعاش وقضايا نظام الحكم التي لا بد من معالجتها بنفس القدر كي نضمن عدم انجراف البلد مرة أخرى.

أريد أن أضيف أن الدروس التي تعلمتها البعثة في سيراليون يمكن أن تساعدنا ليس لتمديد ولاية البعثة فحسب، وإنما لتوسيع نطاقها ليشمل السياق دون الإقليمي. وأعتقد أننا ينبغي أن نجد وسيلة لتحقيق تكامل ما يقوم به اتحاد نهر مانو حاليا، وما تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وما يمكن أن تقوم به البعثة أيضا لتحسين الحالة. ومن المهم أن نقوم بهذا لأن البعثة معبأة فعلا في المنطقة دون الإقليمية: إنها هناك فعلا. وسيكون مما يؤدي إلى خفض النفقات فعلا إلى حد كبير أن ترى البعثة، وهي موجودة بالفعل في سيراليون، ما إذا كان بالإمكان أن تستعرض ولايتها لتشمل الحالة في المنطقة دون الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية غينيا، السيد فال.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سأكون موجزا. عندي بضع تعليقات بشأن سيراليون. سننظر عصر اليوم في مسألة منطقة حوض نهر مانو. وكل أعضاء المجلس تقريبا يدركون أن الولاية التي أعطيت للبعثة كانت واضحة ومحددة الأمر الذي يسر نجاح العملية. وأنا ألاحظ الدور الرئيسي الذي قامت به المملكة المتحدة في الماضي، وتقوم به اليوم، في تحقيق استقرار الحالة في سيراليون. واسمحوا لي بأن أكرر: إن دور البعثة لم ينته بعد. ويجب أن يستمر لدعم الأنشطة الجارية إلى أن يتحقق سلام دائم في سيراليون. والمجتمع الدولي يجب أن يواصل عمله ليساعد على استقرار الحالة في سيراليون، الأمر الذي يمكن أن يقوي الجهود التي بذلت حتى الآن.

إن ما تم القيام به في سيراليون شيء ابتكاري، شيء يمكن أن يكون أيضا نموذجا لأجزاء أخرى في أفريقيا. ونجاح العملية في سيراليون، إذا نظرنا إليه بشكل شامل، يحتوي على بعض العناصر التي يجب أن نضعها موضع الاعتبار.

وهنا، نفكر أيضا في ليبريا، وبلدان أخرى في أفريقيا. ونعتقد أن هذا المثال يجدر بالمجلس أن يدرسه ويحلله، حتى تتعلم كل دروس تجربة سيراليون الناجحة، وحتى يمكن للمجلس أن يحرز تقدما في أماكن أخرى في أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غينو، وأطلب منه أن يتفضل بأن يكون موجزا.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول، كما قال وزير خارجية سيراليون توا، أن التحدي الآن هو الانتقال من حالة حفظ سلام إلى حالة بناء سلام لنحول ما هو بالفعل نجاح حقيقي إلى نجاح مستدام. وهذا هو المسار الذي يجب على المجتمع الدولي أن يواصل السير عليه. إن حفظ السلام يمول عن طريق الأنصبة المقررة؛ والتطور سيتطلب مساهمات طوعية. وأعتقد أن مستقبل عملية السلام في سيراليون يعتمد اعتمادا كبيرا الآن على الجهود المستدامة للمجتمع الدولي في شراكة مع حكومة وشعب سيراليون لتعزيز النتائج المحققة حتى الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): السيدة مكاسكي، هل لديك شيء تضيفينه؟

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): بالتأكيد أنا أؤيد ما قاله زميلي توا، وأود أيضا أن أضيف أن من المهم إلى حد كبير بالنسبة لنا أن نراقب عن كثب الحالة الإنسانية والسياسية في البلدان المحيطة، ليس فقط بسبب الأثر على تلك البلدان نفسها، وإنما أيضا بسبب الحاجة إلى معالجة هذه القضايا فيما يتعلق بصون استقرار عملية السلام في سيراليون. وسيكون من سوء الحظ أن تضيع الأحداث في تلك البلدان المكاسب التي تحققت حتى الآن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن اختتم بتحديد الموضوعات الرئيسية التي أعتقد أنها ظهرت من مناقشتنا الجيدة جدا هذا الصباح. لقد حددنا الحاجة إلى

القيام بعمل دولي مبكر، بما في ذلك عمل يقوم به مجلس الأمن؛ والحاجة إلى استراتيجية إقليمية منذ البداية؛ والحاجة إلى مداخلات منسقة بشكل ملائمة، سواء فيما بين وكالات الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الإقليمية؛ والحاجة إلى اتفاق سريع على ولاية قوية ومناسبة لأية قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تعززها موارد كافية ووحدة أعضاء مجلس الأمن. والدور الحاسم للعمل الإنساني والاقتصادي، سواء كان قصير الأجل لرفع المعاناة، أو طويل الأجل للحفاظ على الإنعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وإن عناصر الدعم ما بعد انتهاء الصراع، أي القطاع الأمني وإصلاح العدالة تماما قد تم تعريفهما بوصفهما عاملين حاسمين تماما. وتناولنا أيضا القيمة الخاصة بأن لنا دولة رائدة تركز على العمل الدولي، وعلى عمل مجلس الأمن في مناطق الصراع. وأخيرا، أبرزت أهمية المرونة للاستجابة إلى الظروف المتغيرة. وأعتقد أن من النقاط التي طرحت بقوة ضرورة عدم تقوقعنا في استراتيجيات من الواضح أنها لا تعمل.

وأنا أتطلع إلى مناقشة عصر اليوم. وآمل أن نبدأ في الساعة الثالثة تماما.

وبموافقة أعضاء المجلس، أعلق الآن الاجتماع حتى الساعة الثالثة عصرا.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠